

تقييم شهادات الاستثمار الإسلامية وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية باستخدام مؤشر (ROA) (دراسة حالة لمصرف النهرين الإسلامي).
Evaluating Islamic investment certificates and their impact in the profitability of Islamic banks using the
(ROA) Indicator, (a case study of the Al-Nahrain Islamic Bank)

موظف ديوان الرقابة المالية الإتحادي

مخلد محمد مظهر الجوعاني

استشاري وخبير مالي دولي

أ.د. صادق راشد حسين الشمري

تاريخ النشر: 2022 / 1 / 30

تاريخ القبول: 2021 / 4 / 5

المستخلص:¹

طالما المصارف الإسلامية لا يمكنها أن تعمل في ظل بيئة تتعامل بأدوات الصيرفة التقليدية القائمة على أساس سعر الفائدة (الربا المصرفي) الذي تحضره المادة رقم (6) من قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015 التي نصت على أن (لا تتعامل بأي نشاط يحمل فائدة (لا أخذاً ولا عطاء)). لذلك تسعى إلى تقديم حلاً استراتيجياً بديلاً في إطار أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، على أساس المشاركة في الربح والخسارة لتجنب أسلوب الفائدة أخذاً وعطاءً، لإيجاد أساليب استثمارية لتقديم منتجات مالية جديدة، كشهادات الإيداع الإسلامية والصناديق الاستثمارية وفق أسلوب المراجعة والمضاربة والمشاركة وغيرها؛ لمساهمتها الفاعلة في زيادة أرباح المصارف الإسلامية، التي تمثل أحد الأهداف الرئيسية وراء وجود المصارف، وأمرأ ضرورياً لبقائها واستمرارها في مزاولة أعمالها. يهدف البحث إلى بيان دور البنك المركزي العراقي (CBI) في سعيه إلى إدخال آلية ونافذة استثمارية جديدة (شهادات الإيداع الإسلامية) للمصارف الإسلامية لاستثمار أموالها بدون فائدة ربوية ودورها في ربحية هذه المصارف وفق مؤشر العائد على الموجودات (ROA). وترتكز فرضية البحث على وجود علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة معنوية بين استثمار مصرف النهرين الإسلامي في شهادات الإيداع الإسلامية وربحيته باستخدام مؤشر العائد على الموجودات (ROA)، خلال المدة الزمنية من نصف الأول / لسنة 2018 إلى نصف الأول لسنة 2020. واعتمد البحث على أدوات التحليل المالي لتحليل نسب نمو عوائد المراجعة المتحققة على المبالغ المستثمرة في شهادات الإيداع الإسلامية (X) (ICD) للمصرف المستثمر أمواله فيها. فضلاً عن استخدام الباحثان النسبة المالية لمؤشر الربحية المتمثل بالعائد على الموجودات (Y) (ROA)، بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف لاسيما الميزانية العمومية وكشف الدخل. وتوصل الباحثان إلى أن عائد مراجعة شهادات الإيداع الإسلامية ساهم في زيادة ربح المصرف من خلال ما توفره هذه الشهادات من فرص للمصارف الإسلامية لاستثمار فائض سيولتها بالرغم من إصدارها بصيغة المراجعة فقط. واقتصر دور المصارف الإسلامية في العراق على شراء شهادات (ICD) من البنك المركزي (CBI) دون أن تقوم ببيعها إلى الزبائن وكذلك لم تقم بإصدارها لغرض تمويل المشاريع الاقتصادية. وصى الباحثان بالإمكان الاستفادة من تجارب دول العالم في إصدار شهادات الإيداع الإسلامية بصيغ تمويل متنوعة مثل المضاربة كما في دولة قطر وبصيغة الإجارة كما في المغرب والمشاركة وغيرها. وكذلك التأكيد على البنك المركزي العراقي (CBI) بإصدار تعليمات لتطوير آلية شهادات الإيداع الإسلامية وفق النظام العالمي المتبع، ليساعد المصارف الإسلامية على إصدار هذه الشهادات لتمويل المشاريع الاقتصادية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية. وتؤكد على المصارف الإسلامية تنوع محافظتها الاستثمارية، لاسيما المشاركة بكافة آجال الشهادات.

الكلمات المفتاحية: مصرف الإسلامي، شهادات الاستثمار الإسلامية، شهادات (ICD)، الربح، الربحية، مؤشر العائد على الموجودات.

Abstract

As long as Islamic banks cannot operate in an environment that deals with traditional banking instruments based on the interest rate (bank interest) that is prohibited by Article No. (6) of the Islamic Banking Law No. (43) of 2015 which stipulates that (do not deal in any activity that carries Interest (neither taking nor giving)). Therefore it seeks to provide an alternative strategic solution within the framework of the provisions and rules of Islamic Sharia, on the basis of participating in profit and loss to avoid the method of interest taking and giving, to find investment methods to provide new financial

¹ بحث مستل من رسالة ماجستير

products, such as Islamic certificates of deposit and investment funds according to the method Murabaha, speculation (Mudarabah) and sharing (Musharakah), etc; for its effective contribution to increasing the profits of Islamic banks, which is one of the main objectives behind the existence of banks, and is necessary for their survival and continuity in conducting their business. The research aims to clarify the role of the Central Bank of Iraq (CBI) in its endeavor to introduce a new investment mechanism and window (Islamic certificates of deposit (ICD)) for Islamic banks to invest their money without interest and its role in the Profitability of these banks according to the return on assets Indicator (ROA). The research hypothesis is based on the existence of a positive and significant impact relationship between the investment of Al-Nahrain Islamic Bank in (Islamic certificates of deposit (ICD)) and its profitability using the Return on Assets (ROA) Indicator. during the time period from the first half\ for the year 2018 to the first half year\ 2020. The research relied on financial analysis tools to analyze the growth rates of Murabaha returns achieved on the amounts invested in Islamic certificates of deposit (ICD) (X) of the invested bank his money in it. In addition, the two researchers used the financial ratio for the profitability indicators represented by the return on assets (ROA) ratio (Y). depending on the bank's financial statements, especially the balance sheet and income statement. The two researchers concluded that the return on Murabaha Islamic certificates of deposit (ICD) contributed to the increase in the bank's profit through the opportunities provided by these certificates for Islamic banks to invest their surplus liquidity despite their issuance in the form of Murabaha only. and The role of Islamic banks in Iraq was limited to purchasing (ICD) certificates from the central bank (CBI) without selling them to customers, and they also did not issue them for the purpose of financing economic projects. The two researchers recommended that it is possible to benefit from the experiences of the countries of the world in issuing Islamic deposit certificates in various financing formats such as speculation (Mudarabah) as in the State of Qatar and in the form of leasing (Ijara) as in Morocco and sharing (Musharakah) and others. As well as the emphasis on the Central Bank of Iraq (CBI) to issue instructions to develop the mechanism for Islamic certificates of deposit (ICD) in accordance with the followed global system, to help Islamic banks issue these certificates to finance economic projects in order to contribute to achieving economic development. and We emphasize on Islamic banks in diversifying their investment portfolios, especially participating in all terms of certificates.

key words: Islamic Bank, Islamic investment certificates, certificates (ICD), Profit, Profitability of Islamic banks, Return on Assets (ROA) Indicator.

المقدمة Introduction:

شهدت المصارف الإسلامية نمواً وتطوراً هائلاً على الصعيد المحلي والصعيد الدولي؛ بسبب المنافسة فيما بينها والتطورات في سوق الصناعة المصرفية الإسلامية، كونها تمارس أعمالها في ظل عالم مالي مليء بالمستجدات والتغيرات. وبناءً على ذلك قدمت هذه المصارف حلاً استراتيجياً بديلاً ومنافساً لأدوات الصيرفة التقليدية القائمة على أساس سعر الفائدة (الربا المصرفي)، وخصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاد دول عظمى كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وحتى دول الشرق الأوسط كالسعودية وقطر. وكان أحد الأسباب الرئيسية لتلك الأزمة هو النظام المصرفي التقليدي في تلك الدول المرتكز على (الربا) لتعامله بسعر الفائدة ومخاطرها، مما أدى إلى ضياع أموال عديد من المدخرين بين فترة وأخرى وافلاس العديد من المصارف التجارية في تلك الدول. مما يجدر بنا البحث عن نظام مصرفي بديل لتجنب

تلك الأزمات، ولا نجد أمامنا سوى النظام المصرفي الإسلامي بديلاً عن ذلك النظام، وخاصةً بعد انتشار المؤسسات المالية الإسلامية وتسليط الضوء على أهميتها ودورها في التخلص من تلك الأزمات وتوزيع المخاطر ما بين المصرف والمستثمر. إذ استقطبت عدد كبير من الفئات المجتمعية التي امتنعت عن التعامل مع المصارف التقليدية لأسباب ومعتقدات دينية. فقد دأبت معظم دول العالم على التعامل بالصرافة الإسلامية في عملياتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية بدلاً من التقليدية من خلال تكثيف الخدمات والمنتجات المالية التي تقدمها المصارف التقليدية وإيجاد البديل الشرعي المناسب في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛ وذلك باستخدام الهندسة المالية لإيجاد أساليب أو صيغ تمويلية وقنوات استثمارية قائمة على أساس المشاركة في الربح والخسارة لتجنب أسلوب الفائدة المصرفية أخذاً وعطاءً. فقدمت الصرافة الإسلامية منتجات مالية جديدة من ضمنها شهادات الإيداع الإسلامية والصناديق الاستثمارية والصكوك الإسلامية وفق أسلوب المضاربة والمراجحة والمشاركة وغيرها لمساهمتها الفاعلة في زيادة ربحية المصارف الإسلامية التي تمثل أحد الأهداف الرئيسية وراء وجود المؤسسات المالية بصورة عامة والمصارف خاصة وأمرأ ضرورياً لبقائها واستمرارها في مزاولة أعمالها. ولتحقيق هدف البحث وأثبت فرضيته فقد أستعرض الباحث في دراسته أربعة مباحث: ففطرنا في المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة. وبينما تناول في المبحث الثاني: التأطير النظري لتقييم شهادات الاستثمار الإسلامية وربحية المصارف الإسلامية وفق مؤشر (ROA). في حين تخصص المبحث الثالث: التأطير العملي للتحليل المالي لمتغيرات البحث. ونختم الدراسة بالمبحث الرابع: من خلال جملة من الاستنتاجات، وعلى ضوءها قدم الباحث مجموعة من التوصيات اللازمة للإسهام في تنمية شهادات الاستثمار الإسلامية لدى المصارف الإسلامية في العراق.

المبحث الأول: (منهجية البحث والدراسات السابقة)

أولاً- منهجية البحث Research Methodology:

تمثل عملية إعداد المنهجية الخطوة المهمة الأولى لعملية إعداد البحث العلمي وسيتم استعراض الإطار العام من خلال مشكلة وأهمية البحث وأهدافه فضلاً عن الفرضية التي استند إليها البحث وكذلك مجتمع وعينة البحث ومتغيراته وحدوده المكانية والزمانية، وأيضاً تناول منهج البحث ومصادر جمع البيانات بالاعتماد على منهج الوصفي (النظري) ومنهج التحليلي (العملي).

1- مشكلة البحث Problem of research :

تبرز مشكلة البحث من خلال الآتي:

- أ- افتقار المكتبات العراقية للدراسات التي تتناول موضوع شهادات الإيداع الإسلامية.
- ب- تمارس المصارف الإسلامية (Islamic Banks) أنشطتها في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتشريعات ذات الصلة، وعليه فهي تعمل في بيئة صارمة القيود وأموالها مجمدة لا تستطيع استثمارها في نوافذ ذات فائدة ربوية وبالمقابل فإن المصارف التجارية (التقليدية) تستطيع استثمار أموالها في نوافذ استثمارية تتسم بالربوية كالسندات وحوالات الخزينة وشهادات الإيداع التقليدية لزيادة أرباحها. كون المصارف الإسلامية (Islamic Banks) يحكمها الشرع والقانون إذ تحضر المادة رقم (6) من قانون المصارف الإسلامية رقم (43) لسنة 2015 أن تتعامل بأي نشاط يحمل فائدة (لا أخذاً ولا عطاءً).

2- أهمية البحث Importance of research :

تكن أهمية البحث من خلال ما تعانیه المصارف الإسلامية (Islamic Banks) في إيجاد سبل وآليات وأدوات جديدة لاستثمار أموالها بدون فائدة في إطار أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية لزيادة أرباحها وفق مؤشر العائد على الموجودات (ROA).

3- هدف البحث Objective of research :

يهدف البحث إلى بيان دور البنك المركزي العراقي (CBI) في سعيه إلى إدخال آلية ونافذة استثمارية جديدة (شهادات الإيداع الإسلامية) (ICD) للمصارف الإسلامية (Islamic Banks) لاستثمار أموالها بدون فائدة ربوية، فضلاً عن بيان دورها في ربحية المصارف الإسلامية باستخدام مؤشر العائد على الموجودات (ROA).

4- فرضية البحث Hypotheses of research :

يرتكز البحث على الفرضية الرئيسة القائلة: (توجد علاقة تأثير إيجابية ذات دلالة معنوية بين استثمار المصرف الإسلامي في شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) وربحية هذه المصارف باستخدام مؤشر العائد على الموجودات (ROA).

5- مجتمع وعينة البحث Community and Sample of research:

يمثل مجتمع البحث المصارف الإسلامية وأما عينة البحث تمثل المصرف الإسلامي (Islamic Bank) الخاضع للدراسة (مصرف النهرين الإسلامي).

6- متغيرات البحث Variables of research:

تتمثل متغيرات البحث في الآتي:

أ- المتغير المستقل (Independent Variable): يتمثل في تقييم شهادات الاستثمار الإسلامية (ICD).

ب- المتغير المعتمد (Dependent Variable): يتمثل في مؤشر العائد على الموجودات (ROA).

7- حدود البحث Range of research:

أ- الحدود المكانية للبحث: عينة من المصارف الإسلامية الخاضعة للدراسة (مصرف النهرين الإسلامي)

ب- الحدود الزمانية للبحث: بيانات للنصفين (الأول والثاني) للسنتين (2018، 2019) والنصف الأول لسنة 2020.

8- منهج البحث Research Method :

اعتمد الباحثان على نوعين من مصادر المعلومات هما:

أ- المنهج الوصفي (النظري): الذي يعتمد على المصادر الثانوية واختص بجمع المعلومات المتعلقة بتعريف التقييم وتعريف ومفهوم المصرف الإسلامي، فضلاً عن مفهوم شهادات الاستثمار الإسلامية وأنواعها وآلية عملها، بالإضافة إلى مفهوم الربح وفرقه عن الربحية وأهميته وقياسه بمؤشر العائد على الموجودات (ROA) بالاعتماد على أهم المصادر والرسائل والمراجع العلمية والدوريات والأبحاث المختلفة التي كتبت في جوانب الدراسة حيث تم الانتفاع بها في تحديد مفاهيم الدراسة ومشكلتها وصياغة فرضياتها.

ب- المنهج التحليلي (العملي): الذي يعتمد على المصادر الأولية الخاصة باستخدام أسلوب التحليل بالاعتماد على النسب المالية لتحديد أهم العوامل ذات التأثير المباشر على ربحية المصارف باستخدام مؤشر العائد على الموجودات (ROA). وتمثل هذه المصادر بالقوائم المالية والتقارير السنوية والإحصاءات الرسمية المنشورة للعينة المبحوثة والبنك المركزي العراقي خلال المدة من (نصف الأول/ لسنة 2018 إلى نصف الأول/ لسنة 2020)؛ وذلك لاستخلاص البيانات الخاصة بشهادات الاستثمار الإسلامية لمصرف النهرين الإسلامي ورجحيته.

ثانياً- دراسات سابقة:

سنتناول بعض الدراسات السابقة من البحوث المحلية والعربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم تبويبها إلى دراسات عربية وأجنبية حسب الترتيب الزمني وكما يلي:

1- دراسات عربية:

أ- دراسة (رشيد وشليون، 2020) بعنوان (دور شهادات الإيداع الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي تجارب بلدان مع إشارة إلى العراق لعام 2018). يهدف البحث توضيح الدور التنموي للمصارف الإسلامية في العراق من خلال تداول (شهادات الإيداع الإسلامية) نموذج المراجعة في ظل واقع الاقتصاد الريعي والاختلالات الهيكلية في بنية الناتج المحلي الاجمالي، وفي ظل عدم الاستقرار السياسي. وتوصل الباحثان إلى استنتاج بأن زيادة أجل الاستثمار بشهادات الإيداع الإسلامية والمبالغ المستثمرة فيها يؤدي إلى زيادة الربح المتوقع للمصرف. وبالتالي ارتفاع السيولة للمصرف وزيادة الادخار الذي ينتج عنه زيادة الاستثمار وتوجيهه إلى القطاعات الإنتاجية. ووصى الباحثان بالإمكان الاستفادة من تجربة المغرب في إصدار (شهادات الإيداع الإسلامية) سيادية وفق نموذج الإجارة، والعمل على إيجاد منتجات تمويل إسلامية جديدة ومتنوعة، كالمشتقات المالية للبيع على المكشوف أو الشراء بالهامش أو أدوات التحوط، مع أنه توجد أدوات مالية إسلامية مقابلة لها فمثلاً عقد السلم يقابل العقود الآجلة، وعقد الاستصناع بديل عن العقود المستقبلية.

ب- دراسة (الجناي، 2019) بعنوان: (تنوع المحفظة الاستثمارية للمصرف وأثرها في تحقيق الأرباح دراسة مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية والتجارية)

يقوم البحث بدراسة التذبذب الحاصل في مستويات صافي الأرباح المتحققة الظاهرة في القوائم المالية للمصارف التجارية والإسلامية العراقية عينة البحث للمدة الزمنية من سنة 2010 ولغاية النصف الأول من سنة 2018. لتحقيق مبدأ السلامة المصرفية، ويهدف البحث إلى معرفة

مكونات المحافظ الاستثمارية للمصارف المبحوثة والتعرف على السياسة المتبعة من قبل إدارتها في إدارة محافظها الاستثمارية. وكذلك دراسة أثر كفاءة تنوع محافظها الاستثمارية في زيادة تحقيق الأرباح ومن ثم الحفاظ على مركزها المالي وتحقيق أكبر قدر من الأمان لمواجهة الأزمات. بالإضافة إلى إجراء عملية المقارنة من حيث تنوع المحافظ الاستثمارية بين المصارف التجارية والإسلامية. وتوصل الباحث إلى هناك علاقة ارتباط قوية موجبة بين مكونات المحفظة الاستثمارية لبعض المصارف الإسلامية وربحيها، مما يبين أن ربحية المصرف مرتبطة بمكونات المحفظة الاستثمارية له، أي أن كلما زادت مكونات المحفظة تنوعاً زاد مقدار الأرباح المتحققة، وبالعكس. وأظهرت النتائج أن مكونات المحافظ الاستثمارية للمصارف التجارية لا يوجد لها أثر في ربحيتها. وأيضاً وصى ضرورة قيام المصارف بإنشاء محافظ استثمارية متنوعة في مكوناتها سواء من حيث أصولها أو من حيث تنوع مجالات استثماراتها تعتمد على أسس وسياسات استثمارية علمية رصينة لتحقيق الأرباح في نفس الوقت.

2-دراسات الأجنبية:

أ- دراسة (Genchev, 2012)

(Search title: (Effects of market share on the bank's profitability

عنوان البحث: (آثار حصة السوق على ربحية المصرف) هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير العوامل المتمثلة في (الحصة السوقية، ونسبة التركيز) على قياس ربحية البنوك والمتمثلة في العائد على حقوق المساهمين (ROE) في بلغاريا. واستخدمت الدراسة بيانات مالية خاصة في (22) بنك خلال الفترة (2006 – 2010) لقياس ربحية البنوك، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: هناك أثر للحصة السوقية على ربحية البنك، كما أن العلاقة بين الحصة السوقية وربحية البنوك علاقة طردية.

ب- دراسة (Siddiqi and Hrubí, 2008)

(Search title: (Islamic investment funds versus hedge fund

عنوان البحث: (صناديق الاستثمار الإسلامية مقابل صناديق التحوط) تهدف الدراسة إلى هل يمكن لصناديق الاستثمار الإسلامية اللحاق بصناديق الاستثمار التقليدية؟ وتوصل الباحث إلى إن الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية ليست أعلى من الاستثمار في صناديق الاستثمار التقليدية. قد يكون هذا غير متوقع نظراً لحقيقة أن صناديق الاستثمار الإسلامية ينبغي أن تتبع قواعد الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يحد من حرية اختيار الأدوات الاستثمارية، والمنتجات لاستثمارها، وتعد صناديق الاستثمار الإسلامية هي وسيلة فعالة للتحوط ضد مخاطر السوق، وتوافر هذه الصناديق بديلاً جيداً عندما تبحث عن استثمارات قوية على المدى الطويل.

المبحث الثاني: التأطير النظري لتقييم شهادات الاستثمار الإسلامية وربحية المصارف الإسلامية وفق مؤشر (ROA).

أولاً- التأطير النظري لتقييم شهادات الاستثمار الإسلامية Evaluation of Islamic Investment Certificates

حققت المصارف الإسلامية (Islamic Banks) إنجازات كبيرة خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً لتزج الحرج عن المسلمين، ووفرت لهم البديل المناسب عن المؤسسات المالية التقليدية (بوناب، 2012: 2)، فوضعت آلية سهلة وفعالة وميسورة لإدارة نشاطها بدلاً من نظام الفائدة الربوي تطبيقاً لمبدأ المشاركة في (الغنم بالغرم)، أي تعني المشاركة بالربح والخسارة، وهذا ما سيعرضها للمخاطرة أكثر من المصارف التقليدية؛ لأنها تمثل علاقة طردية بين العائد والمخاطرة. بمعنى آخر كلما ارتفع العائد زادت معه المخاطرة، وكلما انخفض العائد انخفضت المخاطرة، وعليه أصبح من الضروريات الملحة تحول المصارف التجارية إلى مصارف تعمل وفقاً لآلية الربح والخسارة، بوصفها آلية فاعلة تدفع عجلة الاقتصاد للأمام وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات (حمد، 2019: 37). قبل التطرق إلى شهادات الاستثمار الإسلامية لابد من التعرف على التقييم وتعريف المصارف الإسلامية.

1- تعريف التقييم The Definition Of Evaluation

يعني التقييم (Evaluation) بأنه: "العملية التي يقوم فيها المصرف بمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف وتحديد نواحي القوة والضعف في الأداء" (شهاب، 2018: 20). وأما التقييم يعرف بأنه: نوع من أنواع الرقابة التي تهدف إلى تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف في أداء المصرف من خلال مقارنة الأداء الفعلي المتحقق مع الخطط والمعايير المحددة مسبقاً لاختلاف الأنشطة الإدارية والمالية ووضع المقترحات المناسبة لمعالجة الانحرافات (عبد الستار وذياب، 2015: 270). وبناءً على ما سبق يرى الباحثان بأن التقييم (Evaluation): يعني مقارنة الأداء الفعلي المتحقق مع الأهداف الموضوعة في الخطط المرسومة مسبقاً لتحديد نقاط القوة ومواطن الضعف وكشف الخطأ والانحرافات؛ وبينما

التقويم: يأتي بالدور المكمل للتقييم بوضع الحلول والمقترحات الملائمة من خلال اتخاذ القرارات التصحيحية لتعزيز نقاط القوة ومعالجة تلك الانحرافات ومواطن الضعف.

2- مفهوم وتعريف المصارف الإسلامية Concept and Definition Of Islamic Banks:

المصرف (Bank) مصطلح يطلق على المؤسسة المالية (The financial institution) التي تعمل بمثابة وسيط بين وحدات الفائض التي تملك أموالاً لاستثمارها وبين الوحدات التي لديها عجز أي التي ليس لديها أموال كافية لتلبية متطلبات أعمالها (الشمرى، 2008: 11). وأما المصرف الإسلامي (Islamic Bank) أنه: مؤسسة مالية تمثل حلقة وسيطة بين المودعين والمستثمرين ويقدم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التقليدية، ولكن وفق أحكام الشريعة الإسلامية (Imam and Kpodar, 2010: 3)، وأيضاً يقوم بالأعمال المصرفية والاستثمارية في مختلف القطاعات والعمليات التي تقوم بها المصارف الأخرى كسحب المدخرات وتجميعها وتحويلها من المدخرين إلى المستثمرين (عبد المجيد، 2015: 24)، فضلاً عن تقديم حزمة من الخدمات المصرفية والمنتجات المالية في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، ولا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً كعدل ثابت أو محدد مسبقاً، وإنما تعتمد على مبدأ تقاسم الربح والخسارة (Cihak and Hesse, 2008: 4). نظراً أن المصارف الإسلامية هي متعددة الأغراض تقدم الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية والمصارف الاستثمارية ومصارف المتخصصة (العقارية، الزراعية، الصناعية)، ولهذا تعد مؤسسة اقتصادية واستثمارية ومالية وتنموية واجتماعية تمتع عن تقديم الخدمات والسلع المتنوعة والمحرمة. (عبد الزهرة، 2019: 18). ويستمد نظام الصيرفة الإسلامية مبادئه وأصوله وقواعده من فلسفة نظام الاقتصادي الإسلامي (الشمرى، 2012: 150). وبناءً على ذلك يرى الباحثان بأن المصرف الإسلامي يمثل مؤسسة مصرفية ومالية واقتصادية واجتماعية تجذب الأموال من مصادرها وتوظفها بفاعلية لاستثمارها في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- مفهوم وتعريف شهادات الاستثمار الإسلامية Concept and Definition Of Islamic Investment Certificates:

تسعى المصارف الإسلامية إلى إيجاد صيغ تمويل للتعاملات المصرفية والاستثمارية لتلبية حاجات المجتمع الإسلامي بما تنسجم مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية. فوفرت الصيرفة الإسلامية حزمة من الخدمات والمنتجات المصرفية والاستثمارية من ضمنها شهادات الاستثمار الإسلامية (عبد الزهرة، 2019: 17). وتسمى هذه الشهادات بشهادات الاستثمار القابلة للتداول الإسلامية (Islamic Negotiable investment Certificates)؛ لأن حاملها يستطيع تداولها من خلال بيعها في السوق الثانوي (العززي، 2012: 32)، وبعض الدول لا تسمح بتداولها كدولة قطر (<http://www.qcb.gov.qa>). ويمنح المصرف الإسلامي لحاملها نسبة من الربح متفق عليها مسبقاً (قندوز ومديني، 2009: 9). إذ عرف البنك المركزي العراقي (CBI) شهادات الاستثمار الإسلامية بأنها: "أداة تمويل واستثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها العامة، تصدر بناءً على عقد شرعي وعلى شكل وحدات أو شهادات مالية محددة القيمة وتختلف مددها حسب سياسات البنوك المركزية والحاجة المصرفية ويتم تحديد العائد عليها في نشرة الإصدار أو المزاد الخاص بها، ويمكن استردادها قبل استحقاقها وتسييلها؛ لأنها قابلة للتداول في السوق الثانوي حسب نوع الشهادات" (البنك المركزي العراقي، 2017: 2). ويرى الباحثان بأن شهادات الاستثمار الإسلامية تمثل: ورقة تثبت مبلغ نقدي لحاملها تصدرها الجهة الممولة للمشروع وتستخدمها كأداة تمويل وفق صيغ التمويل الشرعية سواء كانت عامة للتمويل عدة مشاريع أو مخصصة لتمويل مشروع معين مقابل عائد يحصل عليه حاملها.

4- أنواع شهادات الاستثمار الإسلامية Types of Islamic investment certificates:

هناك عدة أنواع لشهادات الاستثمار الإسلامية سنوضحها من حيث تمويلها للمشروع ومن حيث صيغ التمويل الإسلامي:

أ- من حيث تمويلها للمشروع: تصدر شهادات الاستثمار الإسلامية على شكل صورتين حسب تمويلها للمشروع سنوضحها فيما يلي (العززي، 2012: 32):

(1) شهادات الاستثمار العامة: فأنها تخصص مبالغ حصيلتها للاستثمار في أنشطة وعمليات المصرف المتنوعة ومشاريعه المتعددة دون تحديد مشروع معين.

(2) شهادات الاستثمار المخصصة: فأنها تخصص مبالغ حصيلتها للاستثمار في نشاط اقتصادي محدد أو قطاع معين أو في مشروع معين.

ب- من حيث صيغ التمويل الإسلامي: تصنف شهادات الاستثمار الإسلامية (Islamic investment certificates) وفق صيغ تمويل الاستثمارات (Investment financing formulas) سنبينها فيما يلي:

(1) **شهادات إيداع المضاربة:** يقوم المصرف الإسلامي بإصدار شهادات الإيداع الاستثمارية لتمويل المشاريع الاستثمارية وفق صيغة المضاربة الشرعية، فأحد طرفيها يمثل أصحاب الودائع أو الشهادات (أرباب المال) وبينما الطرف الآخر يمثل الجهة المصدرة بدور (المضارب بالعمل) (العززي، 2012: 32). كما أن المصرف الإسلامي لا يمنح لحامل هذه الشهادات فائدة ثابتة وإنما يحصل طرفيها على حصة كنسبة من الربح متفق عليها مسبقاً. وفي حالة تحققت خسارة فيتحملها رب المال مالم يكن التقصير والاهمال من صاحب العمل، ويخسر المضارب (الجهة المصدرة) جهد عمله فقط (قندوز ومداني، 2009: 9). وكما أن تجربة هذه الشهادات وفق صيغة المضاربة مطبقة في دولة قطر (http://www.qcb.gov.qa).

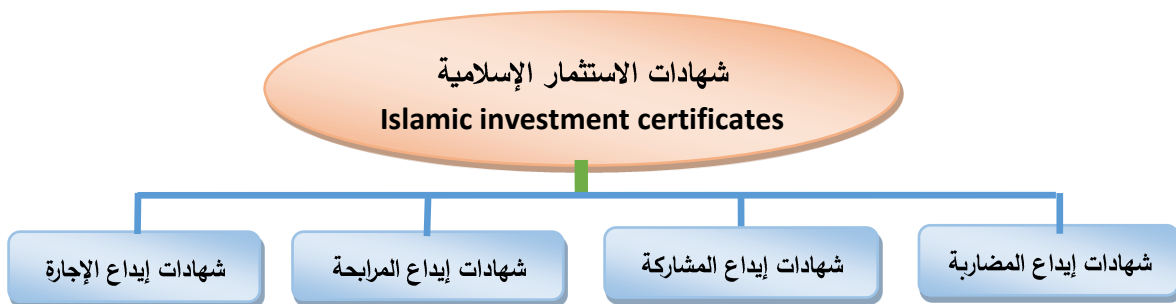
وعليه يوضح الباحثان بأن شهادات إيداع المضاربة تعني: ورقة مثبت فيها مبلغاً نقدياً مودعاً يصدرها المصرف الإسلامي بدور (المضارب بالعمل)، ويمثل حامل الشهادة (رب المال) ويحصل كل منها على نسبة من الربح حسب ما متفق عليها مسبقاً.

(2) **شهادات إيداع المشاركة:** يعتمد هذا النوع من الشهادات من قبل المصارف الإسلامية (Islamic Banks) لتمويل المشاريع الاستثمارية على أساس المشاركة في الربح والخسارة (رشيد وشليجون، 2020: 58). وتعتمد المصارف الإسلامية إلى تحديد حجم التمويل المستثمر في هذه الصيغة لتجنب المخاطر بحيث ألا يتجاوز نسبة محددة من مجموع مواردها، بل وحصرها البعض أن تكون نسبة محددة من حقوق المساهمين دون المودعين (رشيد وشليجون، 2020: 58).

ويمكن القول بأن شهادات إيداع المشاركة تمثل: ورقة مثبت فيها مبلغاً نقدياً مودعاً يصدرها المصرف الإسلامي للمشاركة مع حاملها في رأس مال مشروع ما وفق مبدأ الغُرم بالغُرم على أساس المشاركة في الربح والخسارة حسب نسبة مساهمتها في رأس المال.

(3) **شهادات إيداع المراجعة:** تصدر المصارف الإسلامية شهادات إيداع المراجعة لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحامل هذه الشهادات (حطاب، 2009: 13). من الممكن استصدار هذه الشهادات في السوق الأولي فقط وبالذات في حالة كبر قيمة الأصل أو المشروع محل المراجعة مثلاً (سفينة أو مشروع تنموي كبير). وأن تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية؛ لأن بيع المراجعة قد يكون مؤجلاً، وبالتالي فإنه يعتبر ديناً، وبيع الدين لا يجيزه الفقهاء (الحيطي، 2015: 556). كما أن هذا النوع من الشهادات لا يثير صعوبة في نظر النظم المصرفية العادية فيما عدا مسألة جواز تملك البضاعة من حيث المبدأ، وأن من الناحية العملية ينقل المصرف الإسلامي ملكية البضاعة فور تملكها إلى المشتري، أي أن دور المصرف كمشتري وبائع للبضاعة (رشيد وشليجون، 2020: 59). وعليه يرى الباحثان بأن شهادات إيداع المراجعة تعني: وصل يثبت إيداع مبلغاً نقدياً يصدره المصرف الإسلامي (Islamic Bank) كوسيلة تمويل لشراء سلع لغرض تحقيق عائد مراجعة لحاملها.

(4) **شهادات إيداع الإجارة:** يصدر هذا النوع من الشهادات من قبل المصارف الإسلامية التي تعتمد على التمويل بصيغة الإجارة التشغيلية والإجارة التمويلية المنتهية بالتخليك قد تكون عقارات، أو أدوات، أو آلات، أو معدات متنوعة، أو وسائل النقل كالسيارات والطائرات والسفن (رشيد وشليجون، 2020: 59). وبناءً على ذلك يبين الباحثان بأن شهادات إيداع الإجارة تعني: ورقة مثبت فيها مبلغاً نقدياً مودعاً يصدرها المصرف الإسلامي كوسيلة تمويل لشراء موجودات (عقارات، معدات، آلات متنوعة، وسائل نقل) لغرض تأجيرها ويحصل حاملي هذه الشهادات على عائد من إيجارها مقابل المنفعة المقدمة. وفيما يلي سنبين أنواع شهادات الاستثمار الإسلامية حسب صيغ تمويل الاستثمارات (Investment financing formulas) في الشكل رقم (1) التالي:



المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على الأدبيات السابقة.

شكل رقم (1) أنواع شهادات الاستثمار الإسلامية

1- شهادات الإيداع الإسلامية في العراق Islamic Certificates Of Deposit in Iraq

عمل البنك المركزي العراقي (CBI) بشهادات (ICD) في شهر كانون الثاني منذ سنة / 2018 بموجب قرار مجلس إدارته المرقم (95) لسنة 2017 (البنك المركزي العراقي، 2017: 5)، يتم إصدارها إلكترونياً عن طريق نظام (إيداع الأوراق المالية المركزي) (CSD) (Central Securities Depository) والموجهة إلى المصارف الإسلامية؛ كونها لا تستطيع الاستثمار في الأوراق المالية ذات الفائدة الربوية، لذا تم إدخال منتج مالي جديد ألا وهو شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) بصيغة (المراجعة) فقط كنافذة استثمارية جديدة للمصارف الإسلامية التي لا تستطيع سوى الدخول في نافذة العملة الأجنبية (تقرير السياسة النقدية، 2018: 10)؛ وذلك يحقق البنك المركزي من إصدارها هدفين: الأول: يمثل سحب وإدارة السيولة النقدية الفاضلة لدى المصارف الإسلامية لتحقيق أهداف السياسة النقدية. وأما الثاني: تنوع المحفظة الاستثمارية للمصارف الإسلامية لمساعدتها على استثمار أموالها في هذه الشهادات لتحقيق عائد بدون فائدة ربوية (تقرير الاقتصادي السنوي، 2018: 29). وتصدر الشهادات على فترتين (البنك المركزي العراقي، 2019: 2 - 3):

أ- شهادات الإيداع بالدينار العراقي: يصدرها البنك المركزي العراقي (CBI) Central Bank of Iraq في المزاد لبيعها إلى المصارف الإسلامية في خطته بآجال (14، 30، 91، 182، 365) يوم، وأوقف البنك المركزي العمل بشهادات مدة أجلها (14) يوم في نهاية سنة / 2018. في حين الآجال الأخرى تم تنفيذها جميعها في خطته لجميع السنوات عدا شهادات مدة أجلها (365) يوم بالرغم من تضمينها خطط البنك المركزي للسنوات (2018، 2019، 2020) لعدم أقبال المصارف الإسلامية على المشاركة فيها سوى مصرف كوردستان الدولي الإسلامي شارك فيها مرة واحدة فقط في سنة / 2018.

ب- شهادات الإيداع بالدولار الأمريكي: تم العمل بمنتجات المالية الدولارية من قبل البنك المركزي العراقي (CBI) في مطلع سنة / 2019 من خلال إصدار خطته السنوية بآجال (182، 365) يوم، وتم تنفيذ منها أجل (182) يوم فقط. وأوقف البنك المركزي العمل بجميع المنتجات المالية الدولارية في شهر آب من سنة / 2019 بعد مرور ستة أشهر من إطلاقها بسبب ضعف استجابة المصارف الإسلامية في تنوع محافظها الاستثمارية، بالشكل الذي لم يحقق الأهداف المرجوة منه خلال مدة إطلاقها بناءً على الدراسة التي قام بها البنك المركزي (CBI) لتحليل السوق وقياس الأثر حسب ما جاء في إعام البنك المركزي العراقي / دائرة العمليات المالية وإدارة الدين ذي العدد (6 / 6 / 1930) في 1 / 8 / 2019. وأوقف البنك المركزي العراقي (CBI) Central Bank of Iraq إصدار بيع جميع شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) بمختلف مدد أجلها في شهر حزيران من سنة / 2020 حتى إشعار آخر بسبب جائحة كورونا التي أصابت معظم دول العالم. وفيما يلي سنسلط الضوء على آلية إصدار شهادات الإيداع الإسلامية (الإجراءات التنفيذية) ونماذجها والعقود المستخدمة فيها وأطراف هذه الشهادات:

أ- آلية إصدار شهادات الإيداع الإسلامية (الإجراءات التنفيذية)

يصدر البنك المركزي العراقي (CBI) شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) من خلال الاعلان عنها في المزاد الإلكتروني بتحديد نوع السلعة ومدة الشهادة ومبلغ الإصدار لها، وعلى ضوءها تقوم المصارف الإسلامية بتقديم عطاءاتها إلى البنك المركزي عن طريق نظام الاللكتروني (CSD)، ثم يقوم البنك المركزي (CBI) بقبول العطاءات الأقل نسبة عائد المراجعة وبما لا يتجاوز النسبة المحددة بصرية من قبل البنك المركزي. وبناءً على موافقة المصارف الإسلامية ذات العطاءات المقبولة على نموذج التحويل بالشراء؟ فإن البنك المركزي يصبح مخولاً ووكيلاً عنها في شرائه لنوع معين من السلع المتاحة ذات مواصفات معينة وبنفس الشروط المذكورة في المزاد من سوق السلع المتمثل بالبورصتين (ماليزيا ولندن). وبعد شراء البنك المركزي العراقي (CBI) السلعة بموجب عقد الشراء، فيقوم بإشعار المصارف الإسلامية بتنفيذ الوكالة وإتمام الصفقة، ثم يبيعها للمصارف الإسلامية بموجب عقد بيع فتصبح في ضمانها وملكيته لهم. فيقدم البنك المركزي طلباً (إيجاب) للمصارف الإسلامية التي رسي عليها المزاد وتم شراء السلعة لها لإيفاء بتنفيذ وعده بشراء السلعة منها حسب شروط المزاد بموجب عقد بيعها من قبل المصارف الإسلامية إلى البنك المركزي، فتصبح في ضمان البنك المركزي. ثم يقوم البنك المركزي بصفته مالئاً للسلعة ببيعها في سوق السلع (البورصات) بموجب عقد بيع آخر بناءً على وعد مسبق من وسيط تجاري بالقيمة الاسمية إضافة إلى رسم البيع. ثم يقوم البنك المركزي بإطفاء شهادات الإيداع الإسلامية من خلال تسديده قيمتها للمصارف الإسلامية بناءً على اتفاقية المزاد وحسب المدة المتفق عليها (البنك المركزي العراقي، 2017: 4). ويمنح البنك المركزي إيراد (عائد مراجعة) بنسبة متساوية لكافة المصارف الإسلامية حسب مبلغ مشاركتها في العملية الاستثمارية، وتسمى هذه النسبة بسعر القطع وتمنح وفق أعلى نسبة مقبولة من بين النسب المقدمة في العطاءات من قبل المصارف

الإسلامية. كما أن العائد المتحصل من عملية الاستثمار (شراء وبيع) المواد التي يقوم بها البنك المركزي بالوكالة عن المصارف الإسلامية، فإذا كان هذا العائد أعلى من سعر القطع (عائد المراجعة) الممنوح لهذه المصارف فيثبت هذا الفرق كإيراد للبنك المركزي. في حين إذا كان العائد أقل من سعر القطع (عائد المراجعة) الممنوح لهذه المصارف فيتحمل البنك المركزي فرق خسارة عملية الاستثمار. وأما بالنسبة لعملاء المصرف يستثمرون أموالهم في شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) من خلال إيداع أموالهم في المصرف الإسلامي (كوديعة ثابتة)، ثم يقدم طلب ربط الوديعة لغرض استثمارها في مزاد شهادات الإيداع الإسلامية عن طريق المصرف الإسلامي مع البنك المركزي العراقي (CBI) مقابل سندات يتم إرجاعها لهم في نهاية المدة المقررة (رشيد وشلجون، 2020: 62). ويمكن للمصارف الإسلامية الاطلاع على نوع السلعة المعروضة في منشور مزاد البنك المركزي الخاص بشهادات الإيداع الإسلامية، وتتم عمليتي الشراء والبيع بنفس اليوم ومرة واحدة لكل شهادة. وتحقق هذه الشهادات الأهداف الخاصة بها لكل طرف من الأطراف الثلاثة المشاركة في هذه العملية: فالمصارف الإسلامية تحقق هدفها الاستثماري المتمثل بالحصول على عائد مرجحة عن المبلغ الذي استثمرته، فيما يحقق البنك المركزي (CBI) أهدافه الخاصة بإدارة السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي كواحدة من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية. وكذلك حصوله على عمولة من المصارف بنسبة (0.00002) من مبلغ شهادة الإيداع، وأخيراً تحصل البورصات العالمية على عمولات مالية مقابل عمليات بيعها وشراؤها للسلع من وإلى البنك المركزي.

ب- النماذج والعقود المستخدمة:

هناك مجموعة من النماذج والعقود المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي (CBI) Central Bank of Iraq في إصدار شهادات الإيداع الإسلامية سنذكرها فيما يلي (رشيد وشلجون، 2020: 63)، (البنك المركزي العراقي، 2017: 5):

- 1) نموذج طلب الشراء (الآمر بالشراء) مع الوعد (المزاد الإلكتروني) من قبل البنك المركزي (CBI) وموجه للمصارف حسب الاختيار لكل مزاد.

- 2) نموذج توكيل المصارف الإسلامية للبنك المركزي (CBI) لتحويله بشراء السلعة من السوق.
- 3) عقد شراء السلعة من سوق السلع من قبل البنك المركزي (CBI) بموجب الوكالة لصالح المصارف الإسلامية.
- 4) عقد بيع السلعة من قبل المصارف الإسلامية (Islamic Banks) للبنك المركزي بموجب اتفاقية طلب الشراء (المزاد) وذلك بعد إشعار تنفيذ الوكالة وتقديم طلب الإيجاب من الأمر بالشراء.
- 5) عقد بيع السلعة من قبل البنك المركزي (CBI) في سوق السلع.

ج- أطراف شهادات الإيداع الإسلامية The parties to Islamic certificates of deposit:

يستنتج الباحثان مما سبق بأن شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) بصيغة المراجعة في العراق لها ثلاثة أطراف سنوضحها فيما يلي:

- 1) البنك المركزي (CBI) Central Bank of Iraq.
- 2) المصارف الإسلامية Islamic Banks.
- 3) سوق السلع العالمية (بورصة لندن، بورصة ماليزيا) المتعامل معها البنك المركزي حالياً.

ثانياً- التأطير النظري لربحية المصارف الإسلامية باستخدام مؤشر (ROA) Profitability of Islamic banks Indicator

ويعد تحليل الربحية (Profitability Analysis) أحد أساليب التحليل المالي (Financial Analysis) وطرائقه وأدواته الهامة. بصورة عامة تعتبر الأرباح (Profits) واحدة من أهم الأهداف الرئيسية لجميع منظمات الأعمال ومنها المصارف لممارسة أنشطتها المتعددة (حسين وآخرون، 2016: 134)، وأمر ضرورياً لبقائها واستمرارها في مزاولة أعمالها (Levinthal & WU, 2010: 791). إذ إنها تمثل مؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف لكونها موضع ثقة ومصدر اطمئنان لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للمصرف ومطلب رئيسي لهم ولكل من المساهمين والإدارة والجهات الرقابية (الساعدي، 2015: 360). وأيضاً أنها تمثل الهدف الذي تصبوا إليه إدارة المصرف وأداة هامة تستخدم كمؤشر ومقياساً لقياس وتقييم كفاءة أدائها في استخدام مواردها المتاحة (Lumby and Jones, 2011: 174). قبل أن نتناول مؤشر العائد على الموجودات (ROA) لابد من التطرق إلى مفهوم المحاسبي للربح ومفهومه الاقتصادي، وفرقه عن الربحية ومؤشرات نسب قياسها.

1- مفهوم وتعريف الربح Concept and Definition of Profit:

يعرف الربح (Profit) بأنه: الفرق بين الإيرادات المتحققة من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة (Jeter and Chaney, 2012: 46). ويرى (Toshniwal, 2016: 174) بأن الربح يمثل: "فائض الإيرادات على التكاليف". وعليه الربح يمثل صافي الدخل بعد دفع المصاريف والتكاليف اللازمة. فيزداد الربح بزيادة الإيرادات مع ثبات المصاريف والتكاليف أو زيادتها بمعدل أقل من معدل الإيرادات (تريعة، 2015: 45). فمفهوم الربح الإجمالي يشمل جميع العوائد (return) التي يحصل عليها المصرف عند قيامه بعمل أو خدمة أو استثمار (Investment) من خلال توظيفه للأموال (كشعان، 2012: 190). إذ أنه يمثل: زيادة الإيرادات على التكاليف خلال مدة زمنية معينة (عادةً ما تكون سنة) (عبد الله، 2011: 33). ويمكن توضيح ذلك في المعادلة الرياضية التالية: $P = TR - TC$ وبما أن: $TR = Q \times p$ (price)

أي أن يمكن كتابة دالة الربح فيما يلي (حسن، 2014: 42): الربح = (الكمية $\times$ السعر) - التكاليف الكلية

حيث أن: الربح: P (Profit)، الإيرادات الكلية: TR (Total Revenue)، التكاليف الكلية: TC (Total costs) (الكمية) عدد الوحدات المباعة: Q (Quantity)، سعر الوحدة الواحدة: p (price) (فيروز، 2018: 48).

كما أن صافي الربح قبل الضريبة يمثل إجمالي الربح المحسوب في المعادلة السابقة، مطروحاً منه مصروفات الإدارية² والعمومية³ (Administrative & General Expenses) وكذلك تطرح منه استهلاك الموجودات الثابتة (Fixed Assets) وإطفاء مصروفات التأسيس (شاهين، 2014: 288 - 289). وعليه يمكن توضيح ذلك في المعادلة التالية:

صافي الربح قبل الضريبة = إجمالي الربح - (مصروفات الإدارية والعمومية + اندثار الموجودات الثابتة + مصروفات التأسيس)

وعند طرح ضريبة الدخل من صافي الربح قبل الضريبة سنحصل على صافي الربح بعد الضريبة (حنفي، 2007: 382).

وكما مبين في المعادلة (مناس وجغبلو، 2018: 30): صافي الربح بعد الضريبة = صافي الربح قبل الضريبة - ضريبة الدخل

يشار إلى الربح (Profit) أحياناً (بالعائد) (Return) ويسمى في مناسبات أخرى (بالهامش) (Margin) (نوري وسعيد، 2017: 247)، بالرغم من استخدام مصطلح الهامش بشكل أكثر شيوعاً كنسبة قياساً بالمقدار أو المبالغ. فضلاً عن ذلك، أنه يمكن احتساب الربحية (Profitability) باستخدام نفس المعلومات المستخدمة لحساب الأرباح إلا أنه بطريقة مختلفة قليلاً (سعيد وسعيد، 2016: 116).

تسعى المصارف الوصول إلى هدفها الرئيسي الربح (Profit) غالباً ما يتحقق من خلال هامش الفائدة ((Interest Margin (IM)) الذي يمثل الفرق بين الفوائد البائدة والإيرادات (Earnings) المتولدة عن استثمار الودائع وما بين الفوائد المدينة (Debit Interests) المدفوعة على تلك الودائع وكذلك يسمى هذا الهامش بصافي الفائدة (Net interest) (حداد وهذلول، 2010: 147). وأن الربح (Profit) له مفهومان، يختلف مفهومه المحاسبي عن مفهومه الاقتصادي حسب اختلاف التكلفة الكلية:

1- الربح المحاسبي Accounting Profit

يطلق على الدخل المحاسبي بدخل الأعمال أو الدخل التقليدي ويقاس وفق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (Maharshi, 2004: 109). وعُرفَ الربح من وجهة نظر علم المحاسبة بأنه: الدخل الناتج عن تطبيق المعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، لغرض إعداد القوائم المالية (Financial Statements). بمعنى آخر الربح الناتج عن حساب الأرباح والخسائر (فيروز، 2018: 48). كما أنه يمثل: الفرق بين الإيرادات والمصروفات ويستخرج عن طريق قائمة الدخل (عبيد وأكبر، 2016: 253). ويشار إليه بأنه: الإيراد الكلي مطروح منه التكلفة المحاسبية (Toshniwal, 2016: 175)، فالتكلفة الكلية وفق المفهوم المحاسبي تتمثل بالتكاليف الصريحة الظاهرة (Explicit costs) فقط والتي تشمل وجوه الإنفاق جميعها على العناصر الإنتاجية المدفوعة فعلياً والمدونة في الدفاتر المحاسبية (الصوص، 2012: 196).

سنوضحها في المعادلة الرياضية التالية (حسن، 2014: 42): الربح المحاسبي = الإيراد الكلي - التكاليف المحاسبية (الظاهرة)

ب- الربح الاقتصادي Economic Profit

² مصروفات الإدارية Administrative Expenses: تشمل المصاريف المباشرة الضرورية لإدارة المصرف وقيامه بأعماله وتشغيله كالرواتب والأجور والإيجارات (عبد الله والطراد، 2011: 78).

³ مصروفات العمومية General Expenses: تشمل المصاريف غير المباشرة والضرورية لقيام المصرف بأعماله بشكل جيد كمصاريف الصيانة والقرطاسية والهاتف والمياه ونفقات الدعاية والإعلان (الشجاع وعبد الله، 1990: 33).

الربح في التحليل الاقتصادي يقصد به: عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الاقتصادية (التكلفة الظاهرة والتكلفة الضمنية) (سبتي، 2020: 45)، مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة (ابو حمد والصانع، 2006: 110). فالتكاليف الكلية وفق المفهوم الاقتصادي تتمثل بالتكاليف المحاسبية الصريحة الظاهرة (Explicit cost) ومضاف إليها التكاليف الضمنية (Implicit cost) التي لا تكون صريحة، وهي مرتبطة بتكلفة الفرصة البديلة (opportunity cost) (Toshniwal, 2016: 175). بناءً على ذلك سنبين الربح الاقتصادي وفق المعادلة الرياضية الآتية (ريه، 2013: 177): الربح الاقتصادي = الإيراد الكلي - التكلفة الكلية الاقتصادية.

إذ أن: التكاليف الكلية الاقتصادية = التكاليف الظاهرة + التكاليف الضمنية (الصوص، 2012: 195).

كما أن تظهر التكاليف الظاهرة في السجلات المحاسبية وبينما التكاليف الضمنية لا تظهر فيها (الموسوي، 2018: 20)، ولا يتحسبها المحاسب وإنما تشتت قيمتها من خلال احتساب تكاليف الفرص البديلة لخدمات المنظم وأصحاب عناصر الإنتاج (اليساوي، 2011: 182). وعليه يمكن القول إذا حقق المصرف إيراد كلي أكبر من التكلفة الاقتصادية فإنه يحقق ربحاً اقتصادي، وإذا كان العكس يحقق خسارة اقتصادية، وأما إذا حقق إيراد كلي يساوي التكلفة الاقتصادية فإنه يحقق ربحاً محاسبي ولا يتحقق الربح الاقتصادي.

وبناءً على ذلك أن الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي، وذلك لتضمنه التكاليف الضمنية التي لا يعبرها المفهوم المحاسبي للربح أي أهمية (ابو حمد وقديوري، 2005: 333) (داود وجدوع، 2017: 95). وكما مبين في المعادلتين الآتيتين:

الربح الاقتصادي = الربح المحاسبي - التكلفة الضمنية (Toshniwal, 2016: 175).

الربح المحاسبي = الربح الاقتصادي + التكاليف الضمنية (ريه، 2013: 177).

2- الفرق بين الربح والربحية Profit & Profitability:

قبل التطرق إلى مفهوم الربحية لابد من التمييز بين الربح (Profit) كمقدار أو قيمة يظهر ويستخرج من قائمة الدخل (Income Statement) للمصرف، وبين الربحية (Profitability) التي تمثل نسبة هذا المقدار (الربح) إلى عناصر التشغيل داخل المصرف (الزبيدي، 2011: 203). ويستخدم مصطلحا الربح والربحية بشكل متبادل، وفي المعنى الحقيقي هناك فرق بين الاثنين، فأنهما مفهومان مختلفان، فالربح مفهوم لدلالة كمية مطلقة (سبتي، 2020: 48)، في حين الربحية مفهوم ومقياس نسبي (نوري وسعيد، 2017: 246)، مع أنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً ومتداخلاً فيما بينهما في مجال النشاطات التجارية (Trivedi, 2010: 237). أي أن على الرغم من طبيعتهما العامة، واعتماد الربحية على الربح في الدراسة والاحتساب والتحليل والتفسير، نجد بأن كل منهما له دوره في مجال الأعمال التجارية (Tulsian, 2014: 19). إذ يجري التعبير عن الربحية كنسبة مئوية كونها تصور العلاقة بين القيمة المطلقة للربح مع مختلف العوامل الأخرى (Bansal, 2010: 123).

بين (Toshniwal, 2016: 174) وجهة نظره حول الربح والربحية، فأشار إلى الربح بمفهوم الإدارة المالية على أنه اختبار للكفاءة وأداة قياس للرقابة. وأما المالكين مقياساً لقيمة استثماراتهم، وبالنسبة للدائنين هامش الأمان والسلامة، وبينما للحكومة هو المقياس الخاضع للضريبة وأساس العمل التشريعي، وأخيراً بالنسبة للدولة (البلد) يمثل مؤشر للتقدم الاقتصادي ونمو الدخل القومي وارتفاع مستوى المعاشي. وبينما الربحية هي نتاج بمعنى آخر لا يقود الربح نحو تحقيق الربحية، ويعني هذا أن منظمات الأعمال التي لها نفس المقدار من الأرباح قد يختلفون من حيث الربحية (Trivedi, 2010: 237). ونظراً لتطابق مقدار الربح الناتج عن مشروعين تجاريين منفصلين، يحدث في آن واحد ولكن ربحيتهما تختلفان عند قياسهما من حيث حجم الاستثمار (Barad, 2010: 108).

فالربح (Profit) هو النصيب الكمي (الموسوي، 2018: 16)، ويعرف بأنه: "الفرق بين العوائد التي يحققها والتكاليف التي ينفقها" (تيطراوي وعبد الحميد، 2019: 1021)، ويزداد الربح كلما زادت عوائده أو تخفيض تكاليفه أو كليهما معاً (سعيد، 2013: 116). ويسعى المصرف إلى تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته الكلية (أبو زعيتر، 2006: 35)، أما عن طريق زيادة إيراداته أو تخفيض نفقاته أو تكاليفه إلى أقصى حد ممكن أو كلاهما معاً (حمد وناجي، 2017: 409).

وأما مفهوم الربحية Concept of Profitability عرفها (Vernimmen, et al., 2011: 227) بأنها: مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح التي تحققها المصارف والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح (النجار، 2009: 69)، وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة الإدارة على الكسب ومدى كفاءتها في تحقيق الأرباح الصافية (موسى، 2011: 67)، أي أنها تمثل نسبة الربح إلى أحد عناصر ميزانية المصرف كالموجودات (Assets) أو الودائع أو حقوق الملكية أو غيرها، وأنها تعبر عن مدى كفاءة الإدارة (سعيد، 2016: 117). حيث أن مصطلح الربحية (Profitability) يتألف من كلمتين هما: الربح (Profit)، إذ عرفها (البياتي، 2018: 69) على أنها: "الدخل الكلي

المتحقق بوساطة نشاطات الأعمال في مدة زمنية معينة"، في حين الكلمة الثانية هي القدرة (Ability) عرفها (Zala, 2010: 65): هي قدرة المصرف على توليد الأرباح. وتدل أيضاً على قوة الكسب المالي أو الأداء التشغيلي للمنظمة (Tulsian, 2014: 19)، أي أن عرفها (Barad, 2010: 108) مجتمعةً على أنها: "قدرة استثمار (Investment) معين على تحقيق عائد (return) من استخدامه". وتُعد الربحية إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمترقبون لغرض تحديد مسارات استثماراتهم (صادق، 2013: 39). كون اعتبارها أكثر النسب مصداقية في تحديد قدرة المنظمة على توليد الأرباح من الأنشطة التي تمارسها (الحياي، 2007: 148). وأنها أفضل أداة في تحديد واختيار أي مشروع مقارنةً بالربح (Lutz, 2010: 20). وبين (Vernimmen, et al., 2009: 229) الربحية (Profitability) بأنها تقاس من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها (صادق، 2015: 30)، علماً أن المقصود بالاستثمارات هي قيمة الموجودات (Assets) أو حقوق الملكية (Equity) (زاهر والحنيسة، 2015: 342). وعليه يمكن القول بأن الربح يتحقق عندما تكون إيرادات المصرف المتحققة أكبر من النفقات أو التكاليف التي يتحملها خلال مدة زمنية معينة. وبين الربحية تمثل علاقة نسبية بين هذا الربح الذي حققه المصرف والاستثمارات (Investment) المساهمة في تحقيقه، أي نسبة ذلك الربح إلى أحد بنود ميزانية المصرف العمومية كالموجودات (Assets) أو حقوق الملكية أو غيرها. ويسعى المصرف إلى تحقيق أكبر فائض ممكن بين إيراداته الإجمالية ونفقاته الكلية (أبو زعير، 2006: 35)، أما عن طريق زيادة إيراداته أو تخفيض نفقاته أو تكاليفه إلى أقصى حد ممكن أو كلاهما معاً (حمد وناجي، 2017: 409). يشار إلى الربحية (Profitability) بأنها هدف استراتيجي يُمكن المصارف من النمو والاستمرارية، وذلك لأن الخسائر وعدم تحقيقها للربح ستؤدي في النهاية إلى تآكل حقوق المالك وبالتالي إلى التصفية (حزوري، 2018: 77).

3- مؤشرات نسب قياس ربحية المصارف Banks Profitability Measurement Ratios Indicators:

تعد نسب الربحية (Profitability Ratios) من المؤشرات المالية الهامة وأكثرها استخداماً في قياس وتقييم بصورة عامة الأداء المالي (Financial Performance) للمؤسسات بما فيها المصارف وربحياتها خاصة، وعادة يتم اشتقاقها من القوائم المالية (Financial Statements) المنشورة لها (السيد شهاب الدين، 2016: 44)، كونها تعتبر من أكثر النسب مصداقية وأهمية في تحديد وفحص قدرة المصرف على تحقيق الربح من أنشطته (الحجامي والعامري، 2016: 10). وعليه عرفها (جلال، 2014: 64) بأنها: مجموعة من المؤشرات التي تقيس قدرة المصرف على تحقيق عائد (return) نهائي صافي على الأموال المستثمرة كمعدل العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE). إذ النسب المالية أو المؤشر المالي أو المعدلات المالية تمثل العلاقة بين بنود القوائم المالية كـ (الميزانية العمومية (Balance sheet)، قائمة الدخل (Income Statement)) لغرض الكشف عن نقاط القوة أو مواطن الضعف في أداء المصارف (سلمان، 2013: 122). ومن خلاله سيتم بيان مؤشرات نسب قياس الربحية التي يتم احتسابها وتحليلها وتفسيرها (فيروز، 2018: 54). وسنوضحها فيما يلي:

أ- **مؤشر العائد على الموجودات (ROA):** يرمز لهذا المؤشر باللغة الإنكليزية (ROA) تمثل حروف مختصرة لـ (Return on Assets). يقيس مؤشر (ROA) مدى نجاح إدارة المنظمة وكفاءتها وفعاليتها في توظيف موارده المتاحة من موجوداته المختلفة لاستثمارها وتوجيهها نحو فرص استثمارية مربحة لتحقيق الأرباح من خلال تنويعها (جودي، 2008: 85). ويستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع كقياس للأداء المالي، ومقياساً لتقييم الكفاءة الكلية للموجودات مقابل صافي الدخل (نجد، 2018: 90). كونه يعتمد إلى حد كبير على مقدار الأرباح المتحققة من استثمار هذه الموجودات المتاحة (غري وقادر، 2016: 150). ولذا أطلق عليه تسمية العائد على الاستثمار [Return on Investment (ROI) (الكروي، 2009: 5)]، لأنه يُعدّ مقياساً على ربحية كافة استثمارات المصرف قصيرة وطويلة الأجل (عوينات، 2017: 16). ويمكن حساب هذا المؤشر من خلال تقسيم صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الموجودات (Mungai, 2013: 6). سنقوم بتحليل هذا المؤشر مالياً كونه محور موضوع البحث.

ب- **مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):** يطلق على هذا المؤشر باللغة الإنكليزية (ROE) فأنها تمثل حروف مختصرة لـ (Return on Equity)، ويحظى مؤشر (ROE) باهتمام كبير من قبل إدارة المصرف، لأنه يعبر عن مدى تحقيق الهدف الذي تسعى إليه ألا وهو معدل العائد المتحقق على الأموال المستثمرة من قبل المالكين والمساهمين (العامري، 2013: 50)، لكونه يقيس مدى قدرة إدارة المصرف في تحقيق الأرباح من توظيف أموالهم بكفاءة وفعالية لتعظيم ثروتهم ولذا سمية بمعدل العائد على أموال المساهمين (جودي، 2008: 85).

كونه يمثل قدرة صافي الربح الذي تم تحقيقه مقابل كل دينار ساهم به المالكون وهي جزء من مصادر تمويل المصرف. إذ ارتفاع نسبة (ROE) يدل على كفاءة أداء إدارة المصرف في توظيف أموال المساهمين (فخري وقادر، 2016: 151)، وعليه يعتبر مؤشر (ROE) من أهم مؤشرات نسب الربحية (Profitability Ratios) المستخدمة؛ لأن بناءً على هذا المؤشر يمكن أن يقرر الملاك والمساهمين باستمرار الاستثمار في النشاط أو تحويل أموالهم المستثمرة إلى نشاط آخر يحقق عائداً مناسباً لهم (رضا، 2018: 13). ونستخرج مؤشر (ROE) من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية (رأس المال المدفوع + الأرباح المحتجزة + الاحتياطيات) (ناجي، 2015: 370). وكما مبين في المعادلة الرياضية التالية (Reilly and Brown, 2012: 289):

Net profit after taxes

$$ROE = \frac{\text{Net profit after taxes}}{\text{Equity}} \times 100\%$$

Equity

ROE: معدل العائد على حقوق الملكية، Net Profit after Taxes: صافي الربح بعد الضريبة، Equity: حقوق الملكية.

ج- مؤشر العائد على الودائع (ROD):

مؤشر العائد على الودائع يسمى باللغة الإنكليزية (ROD) فأنها تمثل حروف مختصرة لـ (Return on Deposit)، تقيس النسبة أو المؤشر (ROD) مدى قدرة إدارة المصرف ونجاحها في تحقيق الربح من ودائع العملاء حصراً من خلال توظيفها في أنشطة استثمارية متنوعة (الكروي، 2009: 5)، كما أن ارتفاع مؤشر (ROD) يدل على كفاءة المصرف في استغلاله الأمثل للودائع لتحقيق العوائد (الوائي، 2020: 69). ونحصل على هذه النسبة من خلال تقسيم صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الودائع (الجارية + التوفير + الثابتة) (زاير وآخرون، 2018: 221). وسنوضحها في المعادلة الرياضية الآتية (Dufera, 2010: 29):

Net profit after taxes

$$ROD = \frac{\text{Net profit after taxes}}{\text{Total Deposit}} \times 100\%$$

Total Deposit

ROD: معدل العائد على الودائع، Net Profit after Taxes: صافي الربح بعد الضريبة، Total deposit: أجمالي الودائع. يمكن تلخيص كل مما سبق من مؤشرات نسب (ratios indicators) قياس ربحية المصارف في الجدول أدناه رقم (1):

جدول رقم (1) مؤشرات نسب قياس ربحية المصارف

ت	المؤشرات	المعادلات
1	معدل العائد على الموجودات (ROA) %	صافي الربح بعد الضريبة ÷ أجمالي الموجودات
2	معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) %	صافي الربح بعد الضريبة ÷ حقوق الملكية
3	معدل العائد على الودائع (ROD) %	صافي الربح بعد الضريبة ÷ أجمالي الودائع

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات السابقة.

وفي الختام أن كل مصرف إسلامي يسعى إلى تحقيق الربحية كأحد أهدافه الرئيسية بالأساليب المشروعة بالاعتماد على صيغ تمويل الاستثمارات الشرعية، ولكن بالمقابل يتعرض إلى مخاطرة الخسارة، ويمكن تجنبها وتحقيق الربحية من خلال تنويع مصادر موارده المالية ودخوله باستثمارات (العلي، 2010: 496). وبناءً على ذلك أن المصارف الإسلامية (Islamic Bank) تعتبر مشاركة في ربح أو خسارة المشاريع المشترك فيها من خلال استخدامها أساليب أو صيغ تمويل الاستثمارات، فإذا حقق المشروع ربحاً فأنها تحصل على عائد مناسب يمثل كنسبة متفق عليها مسبقاً من الربح المتحقق من المشروع في حالة تحققه. وأيضاً المصارف الإسلامية (Islamic Banks) تتحمل مخاطرة خسارة المشروع في حالة تحققها. أي أن تتوزع مخاطرة المشروع الاستثماري على الأطراف المشاركة فيها، بما أن المصرف الإسلامي أحد الأطراف المشاركة فيه فإنه يتحمل جزءاً من هذه المخاطرة.

المبحث الثالث:

التأثير العملي للتحليل المالي لمتغيرات البحث:

سنتناول في هذا المبحث التحليل المالي لمتغيرات البحث (المستقل والمعتمد) باستخدام برنامج (Excel 2010)، لمصرف النهرين الإسلامي خلال النصفين الأول والثاني من السنتين (2018، 2019) ونصف الأول من سنة / 2020. سنحلل أولاً المتغير المستقل (Independent Variable) المتمثل بشهادات الاستثمار الإسلامية. ثم نحلل المتغير الثاني للبحث (المعتمد) (Dependent Variable) المتمثل بمؤشر الربحية (ROA).

أولاً- المتغير المستقل (Independent Variable) شهادات الاستثمار الإسلامية (X)

سنتناول التحليل المالي للمتغير المستقل المتمثل بشهادات الاستثمار الداخلية التي يصدرها البنك المركزي العراقي بالدينار العراقي وبأجل مختلفة، سنحلل المبالغ المستثمرة فيها والعوائد المتحققة عليها لمصرف النهرين الإسلامي المشارك (المستثمر) أمواله فيها خلال المدة من نصف السنوي الأول/ لسنة 2018 إلى نصف السنوي الأول/ لسنة 2020، ألا أنه لم يشارك في شراء شهادات الدولارية وشهادات الاستثمار الخارجية. إذ يحتسب عائد المراجعة المتحقق من العمليات الاستثمارية وفق المعادلة الرياضية الآتية:

عائد المراجعة = المبلغ المستثمر × نسبة العائد (سعر القطع) % ÷ 365 يوم × عدد أيام مدة الأجل

بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من المعادلات الرياضية تستخدم في عملية التحليل المالي لمتغيرات البحث وكما يلي:

$$\text{نسبة عائد المراجعة إلى المبلغ المستثمر} = \frac{\text{عائد المراجعة}}{\text{المبلغ المستثمر}} \times 100 \% \text{ وأما الأهمية النسبية} = \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100 \%$$

$$\text{نسبة النمو} = \frac{[\text{الحالي} - \text{السابق}]}{\text{السابق}} \times 100 \% \text{ أو نسبة النمو} = \frac{\text{الحالي}}{\text{السابق}} - 1 \times 100 \%$$

1- سنعرض في الجدول أدناه شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) الداخلية حسب مدة أجلها والمبالغ المستثمرة فيها والعوائد المتحققة عليها، إضافة إلى احتساب نسبتها المتوية ونسبة نمو العائد للمدة من نصف السنوي الأول لسنة / 2018 إلى نصف السنوي الأول لسنة / 2020:

جدول رقم (2) نسب نمو عائد المراجعة لشهادات الإيداع (ICD) لمصرف النهرين

ت	مدة الأجل (يوم)	السنة	نصف السنوي	المبلغ المستثمر (مليون دينار) (1)	عائد المراجعة (دينار) (2)	نسبة العائد إلى المبلغ المستثمر (1 / 2)	نسبة نمو العائد
1	14	2018	لم يشارك المصرف فيها خلال نصفي الأول والثاني من سنة 2018				---
			تم إيقاف طرحها من قبل البنك المركزي في العامين 2019، 2020				---
2	30	2018	الأول	9000	11095890	0.00123	---
			الثاني				---
		2019	الأول	75000	92465730	0.00123	733%
			الثاني	38790	47954650	0.00124	48%-
		2020	الأول	40000	49450530	0.00124	3%

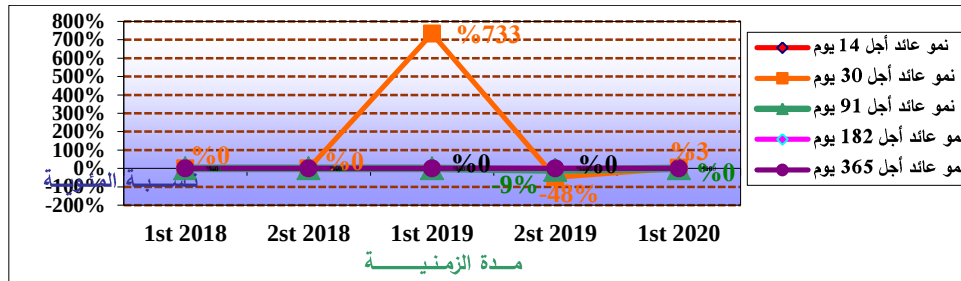
3	91	2018	الأول	11000	46621910	0.00424	---
			الثاني				---
		2019	الأول				---
			الثاني	10000	42500000	0.00425	9%-
		2020	الأول	10000	42500000	0.00425	صفر

4	182	لم يشارك المصرف في السنوات 2018، 2019، 2020					
5	365	لم يشارك المصرف في السنوات 2018، 2019، 2020					

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على بيانات والتقارير الفصلية والسنوية للمصرف، واستخراج النسب باستخدام نظام إكسل (Excel).

يلاحظ من الجدول أعلاه بأن مصرف النهرين الإسلامي لم يشارك في شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) مدة أجلها (14) يوم خلال النصفين الأول والثاني من سنة/ 2018، وتم إيقاف بيعها من قبل البنك المركزي في نصف الأول من سنة/ 2019 لغاية إعداد هذا البحث. وكذلك شهادات بأجل (182)، (365) يوم لم يشارك المصرف فيها خلال مدة عينة البحث. وأيضاً المصرف لم يشارك في شهادات الإيداع (ICD) مدة أجلها (30) يوم خلال نصف الأول من سنة/ 2018 وبينما المدة التي تليها حققت أعلى نمو عائد مرجحة خلال نصف الأول من سنة/ 2019 مقداره (92465730) دينار بنسبة (733%) من عائد المدة السابقة البالغ (11095890) دينار بسبب ضعف أقبال المصرف على شراء شهادات الإيداع خلال سنة/ 2018 كونها تعتبر بداية عمل البنك المركزي لبيعها ثم نشطت خلال نصف الأول من سنة/ 2019 فقفزت بنمو عائدتها بنسبة كبيرة، مع ثبات نسبة عائد المراجعة البالغة (0.00123) من المبلغ المستثمر خلال المديتين بسبب زيادة المبلغ المستثمر فيها بنفس زيادة نسبة عائدته.

ثم انخفضت نسبة نمو عائد المراجعة في نصف الثاني من سنة/ 2019 البالغ (47954650) دينار بنسبة (48%) من عائد المراجعة للمدة السابقة مقداره (92465730) دينار بسبب ظروف الأمانة التي مر بها البلد بظهور المظاهرات الشعبية بالإضافة إلى جائحة كورونا التي انتشرت في معظم دول العالم مما أثرت سلباً على المشاريع الاستثمارية، مع ارتفاع طفيف في نسبة عائد المراجعة البالغة (0.00124) من المبلغ المستثمر (38790) مليون دينار. ثم عاد عائد المراجعة بنمو طفيفاً خلال نصف الأول من سنة/ 2020 مقداره (49450530) دينار بنسبة (3%) من عائد المدة السابقة البالغ (47954650) دينار، مع ثبات نسبة عائد المراجعة عن المدة السابقة البالغة (0.00124) من المبلغ المستثمر البالغ (40) مليار دينار بسبب زيادة المبلغ المستثمر فيها بنفس زيادة نسبة عائدته. بينما شهادات مدة أجلها (91) يوم لم يشارك المصرف فيها خلال نصف الأول من السنتين (2018، 2019)، فانخفض نمو عائدتها خلال نصف الثاني من سنة/ 2019 مقداره (42500) ألف دينار بنسبة (9%) من عائد المدة السابقة نصف الثاني من سنة/ 2018 البالغ (46621910) دينار لنفس السبب السابق الظروف الأمنية فضلاً عن جائحة كورونا التي أثرت سلباً على المشاريع الاستثمارية، مع ارتفاع نسبة عائد المراجعة إلى (0.00425) من المبلغ المستثمر البالغ (10) مليار دينار بسبب انخفاض المبلغ المستثمر فيها بنسبة أكبر من انخفاض مقدار عائدته. كما أن ثبات عائدتها خلال نصف الأول من سنة/ 2020 حققت نسبة نمو (صفر %) وأيضاً ثبات نسبة عائد المراجعة بسبب ثبات عائد المراجعة البالغ (42500) ألف دينار بنسبة (0.00425) من المبلغ المستثمر البالغ (10) مليار دينار في كلتا المديتين، سنوضحه في الرسم البياني رقم (2):



شكل رقم (2) تطورات نمو عائد مراجحة الشهادات حسب آجالها للمدة (نصف الأول/ سنة 2018 إلى نصف الأول/ سنة 2020)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والتقارير الفصلية والسنوية للمصرف، واستخراج النسب ورسم الشكل باستخدام نظام إكسل (Excel).

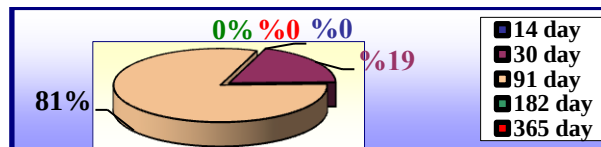
2- سنوضح في الجدول أدناه الأهمية النسبية للشهادات (ICD) الداخلية حسب مدة أجلها والمبالغ المستثمرة فيها والعوائد المتحققة عليها ونسبتها المتوىة إضافة إلى نسبة نمو أجمالي العائد من نصف السنوي الأول/ لسنة 2018 إلى نصف السنوي الأول من سنة/ 2020:

جدول رقم (3) أهمية النسبية لعوائد المراجحة لشهادات الإيداع (ICD) ونموها لمصرف النهرين

ت	السنة	نصف السنوي	مدة الأجل (يوم)	المبلغ المستثمر (مليون دينار) (1)	عائد المراجعة (دينار) (2)	نسبة العائد إلى المبلغ المستثمر (1/2)	الأهمية النسبية للعائد	نسبة نمو العائد
1	2018	الأول	لم يشارك المصرف في شهادات بأجل (14، 30، 91، 182، 365) يوم					
		المجموع	---					
2		الثاني	14	لم يشارك المصرف فيها				

	%19	0.00123	11095890	9000	30			
	%81	0.00424	46621910	11000	91			
	---	لم يشارك المصرف في شهادات بأجل (365، 182) يوم						
---	%100	0.0029	57717800	20000	المجموع			
	---	تم إيقاف طرحها من قبل البنك المركزي			14	الأول	2019	3
	%100	0.0012	92465730	75000	30			
	---	لم يشارك المصرف في شهادات بأجل (365، 182، 91) يوم						
%60	%100	0.0012	92465730	75000	المجموع	2019		
	---	تم إيقاف طرحها من قبل البنك المركزي			14		الثاني	
	%53	0.0012	47954650	38790	30			
	%47	0.0043	42500000	10000	91			
	---	لم يشارك المصرف في شهادات بأجل (365، 182) يوم				المجموع	2020	5
	-2%	%100	0.00185	90454650	48790			
		---	تم إيقاف طرحها من قبل البنك المركزي					
%54		0.0012	49450530	40000	30			
%46		0.0043	42500000	10000	91			
	---	لم يشارك المصرف في شهادات بأجل (365، 182) يوم				المجموع	2020	
	%2	%100	0.00184	91950530	50000			

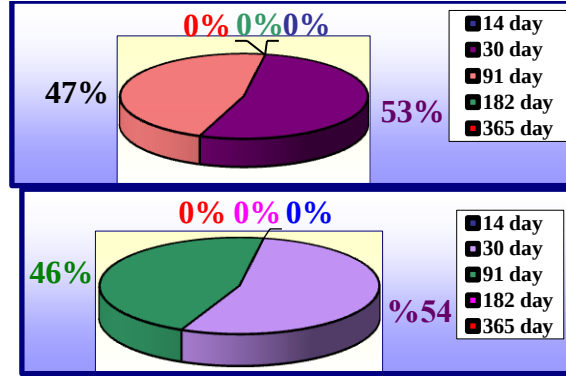
المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والتقارير الفصلية والسنتوية للمصرف، واستخراج النسب باستخدام نظام إكسل (Excel).
تبين من الجدول أعلاه بأن مصرف النهرين الإسلامي لم يشارك خلال النصف الأول من سنة/ 2018 في كافة آجال شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) بسبب ضعف رغبة أقبال المصارف عليها كونها تعتبر هذه المدة الأولى لبداية عمل البنك المركزي ببيع شهادات الإيداع (ICD). وكذلك لم يشارك المصرف في كافة آجال شهادات (ICD) خلال النصف الأول من سنة/ 2019 عدا شهادات أجلها (30) يوم فقط، فحصل عائدها على أهمية نسبية (100%) بمقدار (92465730) دينار بنسبة (0.0012) من أجمالي المبلغ المستثمر البالغ (75) مليار دينار. بينما نصف الثاني من سنة/ 2018 لم يشارك المصرف بكافة آجال الشهادات (ICD) سوى أجل (30، 91) يوم، فحقق منها خلال هذه المدة أجمالي عائد مراجعة البالغ (57717800) دينار بنسبة (0.0029) من أجمالي المبلغ المستثمر مقداره (20) مليار دينار. فحاز عائد شهادات أجل (91) يوم على أعلى أهمية نسبية (81%) بمقدار (46621910) دينار بأعلى نسبة عائد مراجعة (0.00424) من المبلغ المستثمر (11) مليار دينار، في حين عائد شهادات بأجل (30) يوم حصل على أدنى أهمية نسبية (19%) بمقدار (11095890) دينار بأقل نسبة عائد مراجعة (0.00123) من المبلغ المستثمر (9) مليار دينار، كما في الشكل رقم (3) أدناه:



شكل رقم (3) أهمية النسبية لعوائد مراجعة الشهادات (ICD) للمصرف في النصف الثاني لسنة/ 2018

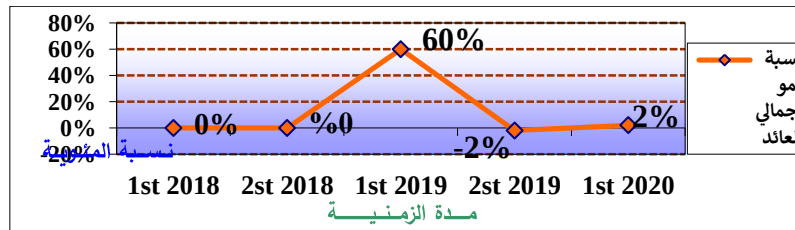
المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والتقارير الفصلية والسنتوية للمصرف، واستخراج النسب ورسم الشكل باستخدام نظام إكسل (Excel).
وكذلك لم يشارك في شراء شهادات (ICD) خلال نصف الثاني من سنة/ 2019 والنصف الأول من سنة/ 2020 إلا بأجل (30، 91) يوم فقط، فحقق منها خلال كل نصف سنوي أجمالي عائد مراجعة بلغا (90454650)، (91950530) دينار على التوالي بنسبة (0.00185)، (0.00184) على التوالي من أجمالي المبلغ المستثمر البالغين (48790)، (50000) مليون دينار على التوالي. فحاز عائد المراجعة بأجل (30) يوم خلال نصفي السنة على أكبر أهمية نسبية بلغتا (53%)، (54%) على التوالي مقداره (47954650)، (49450530) دينار على التوالي وبأدنى نسبة عائد مراجعة خلال نصفي السنة (0.0012) من المبلغ المستثمر (38790)، (40000) مليون دينار على التوالي، بينما أدنى أهمية نسبية (47%)، (46%) على التوالي حصل عليها عائد شهادات بأجل (91) يوم بمقدار (42500) ألف دينار خلال كل نصف من نصفي

السنة وبأعلى نسبة عائد مارجحة (0.0043) من المبلغ المستثمر البالغ (10) مليار دينار لكل نصف سنة، بالرغم من أن عائد مارجحة الشهادات بأجل (30) يوم حصل على أعلى أهمية نسبية وبأجل (91) يوم على أدنى أهمية نسبية خلال نصفي السنة فحقق الأول أقل نسبة عائد مارجحة، والأخير أعلى نسبة عائد مارجحة بسبب أن مقدار المبلغ المستثمر في الأولى أكبر بكثير من مقدار مبلغ الأخيرة مع العلم مقدار عائدها متقارب نسبياً، كما موضح في الشكل رقم (4):



شكل رقم (4) أهمية النسبية لعوائد مارجحة الشهادات (ICD) في النصف الثاني لسنة 2019 والنصف الأول لسنة 2020

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والتقارير الفصلية والسنوية للمصرف، واستخراج النسب ورسم الشكل باستخدام نظام إكسل (Excel).
وأما نمو أجمالي عائد شهادات الاستثمار الإسلامية الداخلية (ICD) فحقق المصرف خلال نصف الأول من سنة 2019 أعلى مقدار عائد بلغ (92465730) دينار بأعلى نسبة نمو بلغت (60%) من عائد المدة السابقة البالغ (57717800) دينار لنفس السبب أعلاه ضعف رغبة أقبال المصارف خلال نصف الأول من سنة 2018 كبدية لعمل البنك المركزي ببيع شهادات الإيداع (ICD) فنشطت بالفترة اللاحقة بنمو عائدها بنسبة كبيرة، ولكن انخفضت نسبة عائد المارجحة من (0.0029) إلى نسبة (0.0012) من المبلغ المستثمر بسبب زيادة مقدار المبلغ المستثمر فيها بنسبة أكبر من زيادة مقدار عائدها المارجحة. ثم انخفضت نسبة نمو عائدها قليلاً في المدة التي بعدها نصف الثاني من سنة 2019 مقداره (90454650) دينار بنسبة (2%) من عائد المدة السابقة مقداره (92465730) دينار بسبب ظروف الأمانة التي مر بها البلد (المظاهرات الشعبية) بالإضافة إلى جائحة كورونا التي انتشرت في معظم دول العالم مما اثرت سلباً على المشاريع الاستثمارية، بالرغم من ذلك ارتفعت نسبة عائد المارجحة من (0.0012) إلى نسبة (0.00185) من المبلغ المستثمر بسبب انخفاض كبير في مقدار المبلغ المستثمر فيها بالمقابل انخفاض قليل في مقدار عائد المارجحة. ثم عاد بنمو عائد المارجحة قليلاً في النصف الأول من سنة 2020 فحقق أجمالي عائد مارجحة من مقداره (91950530) بنسبة نمو (2%) من عائد المدة السابقة مقداره (90454650) دينار، ولكن انخفاض ضئيل في نسبة عائد المارجحة من (0.00185) إلى (0.00184) من المبلغ المستثمر بسبب زيادة المبلغ المستثمر فيها بنسبة أكبر من الزيادة الضئيلة في مقدار عائد المارجحة وكما موضح في الرسم البياني في أدناه:



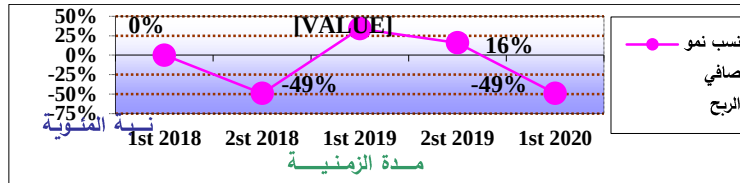
شكل رقم (5) تطورات نمو أجمالي عائد مارجحة الشهادات (ICD) للمدة (نصف الأول / سنة 2018 إلى نصف الأول / سنة 2020)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والتقارير الفصلية والسنوية للمصرف، واستخراج النسب ورسم الشكل باستخدام نظام إكسل (Excel).
ثانياً- المتغير التابع (المعتمد) (Dependent Variable) ربحية المصارف الإسلامية وفق مؤشر العائد على الموجودات (ROA) (Y)
سنتناول التحليل المالي للمتغير التابع (المعتمد) الربحية وفق مؤشر العائد على الموجودات (ROA) لمصرف النهرين الإسلامي للمدة من نصف الأول / سنة 2018 إلى نصف الأول / سنة 2020، قبل أن نقوم بتحليل وقياس مؤشر ربحية المصرف وفق نسبة العائد على الموجودات (ROA) (Y) لابد من القيام بتحليل نسب نمو صافي الربح بعد الضريبة للمصرف في الجدول أدناه:

جدول رقم (4) نسب نمو صافي الربح بعد الضريبة لمصرف النهرين

ت	السنة	نصف السنوي	صافي الربح بعد الضريبة	نسبة النمو
1	2018	الأول	1039282552	---
2		الثاني	527252741	-%49
3	2019	الأول	706140551	%34
4		الثاني	819546436	%16
5	2020	الأول	420119974	-%49

المصدر: إعداد الطالب معتمداً على بيانات والتقارير الفصلية والسنوية للمصارف، واستخراج النسب باستخدام نظام إكسل (Excel).
انخفضت نسبة نمو ربح مصرف النهرين الإسلامي خلال نصف الثاني / سنة 2018 إلى (527252741) دينار بنسبة (49%) من صافي ربح المدة السابقة البالغة (1039282552) دينار. ثم ارتفع نمو صافي الربح بنسبة متناقصة في (النصفين الأول والثاني من سنة / 2019) حيث بلغ مقدارها (706140551)، (819546436) دينار على التوالي بنسبة (34%)، (16%) على التوالي من صافي الربح للمدة تسبقها. وأما نصف الأول من سنة / 2020 انخفضت نسبة نمو الربح إلى (420119974) دينار بنسبة (49%) من صافي ربح المدة السابقة لها، وسنوضحه في الرسم البياني الآتي:



شكل رقم (6) تطورات نمو صافي الربح بعد الضريبة للمدة (نصف الأول / سنة 2018 إلى نصف الأول / سنة 2020)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والتقارير الفصلية والسنوية للمصرف، واستخراج النسب ورسم الشكل باستخدام نظام إكسل (Excel).
تحليل وقياس نتائج مؤشر معدل العائد على الموجودات (ROA) لمصرف النهرين الإسلامي
يعبر مؤشر (ROA) على قدرة المصرف لتوظيف موارده المتاحة من موجوداته المختلفة في الاستثمارات لتحقيق الأرباح عن طريق تنويعها. كما أن هذه النسبة (ROA) أو (ROI) تقيس قدرة الدينار الواحد المستثمر من الموجودات على خلق عائد للمصرف، حيث أن ارتفاع هذا المؤشر أو النسبة يدل على كفاءة السياسة التشغيلية والاستثمارية لإدارة المصرف في استغلال موجوداتها وتمثل نقطة إيجابية للمصرف (الموسوي وآخرون، 2018: 180). ونحصل على هذا المؤشر وفقاً للمعادلة الآتية (Cecchetti and Schoenholtz, 2015: 305):

Net profit after taxes

$$ROA = \frac{\text{Net profit after taxes}}{\text{Total Assets}} \times 100\%$$

Total Assets

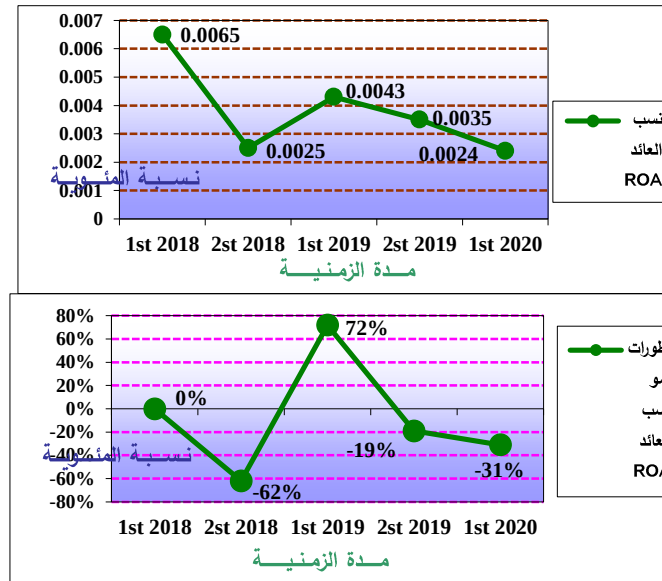
ROA: معدل العائد على الموجودات، Net Profit after Taxes: صافي الربح بعد الضريبة، Total Assets: أجمالي الموجودات
سنوضح تطورات نمو نسب (ROA) لمصرف النهرين من نصف الأول / سنة 2018 إلى نصف الأول / سنة 2020 في جدول رقم (5):

جدول رقم (5) تطورات نمو نسب العائد على الموجودات (ROA) لمصرف النهرين الإسلامي

ت	السنة	نصف السنوي	صافي الربح (1)	أجمالي الموجودات (2)	نسبة الربح (2 / 1)	نسبة النمو
1	2018	الأول	1039282552	160218703000	0.0065	---
2		الثاني	527252741	208182182658	0.0025	-%62
3	2019	الأول	706140551	163512037000	0.0043	%72
4		الثاني	819546436	231118409725	0.0035	-%19
5	2020	الأول	420119974	172082947000	0.0024	-%31

المصدر: إعداد الطالب اعتماداً على التقارير الفصلية والسنوية للمصرف للسنوات (2018، 2019، 2020)، واستخراج النسب باستخدام نظام إكسل (Excel).

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن مصرف النهرين الإسلامي حقق خلال المدة الزمنية من نصف الأول/ سنة 2018 إلى نصف الأول/ سنة 2020، أعلى نسبة عائد على الموجودات (ROA) (0.0065) في النصف الأول/ سنة 2018 بسبب تحقيق المصرف أعلى مقدار ربح بالرغم من انخفاض في قيمة موجوداته قياساً بالمدد الأخرى، وهذا ما يدل على كفاءة قدرة إدارة المصرف في توظيف موارده وموجوداته المتاحة خلال هذه المدة. في حين حقق المصرف أدنى نسبة (ROA) البالغة (0.0024) في النصف الأول/ سنة 2020 بسبب تحقيق المصرف فيها أقل مقدار ربح على مدار المدة الزمنية لعينة البحث بالرغم من قيمة الموجودات الكبيرة المتاحة لديه، وهذا يعني عدم استغلال إدارة المصرف واستثمارها موارد المصرف وموجوداته المتاحة لديه خلال هذه المدة. فشهد المصرف ارتفاعاً كبيراً في نمو نسبة العائد (ROA) خلال نصف الأول/ سنة 2019 فقط بلغت (72%)، وبينما بقي المدة الزمنية هبط فيها نمو نسبة العائد (ROA) هبوطاً حاداً بسبب انخفاض ربح المصرف أو زيادة موجوداته ولم يقابله زيادة في أرباحه أو ازدادت أرباحه بنسبة أقل من مقدار الزيادة الحاصلة في موجوداته وهذا ما يدل على عدم استثمار إدارة المصرف موجوداته ولم توظفها بصورة صحيحة خلال هذه المدة. وستبين نسب العائد (ROA) وتطورات نموها لمصرف النهرين الإسلامي في الرسم البياني الآتي:



شكل رقم (7) نسب العائد على الموجودات (ROA) وتطورات نموها للمدة (نصف الأول/ سنة 2018 إلى نصف الأول/ سنة 2020)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والتقارير الفصلية والسنتوية للمصرف، واستخراج النسب ورسم الشكل باستخدام نظام إكسل (Excel).

ثالثاً- علاقة شهادات الإيداع الإسلامية ICD (X) بربحية المصارف الإسلامية (Y)

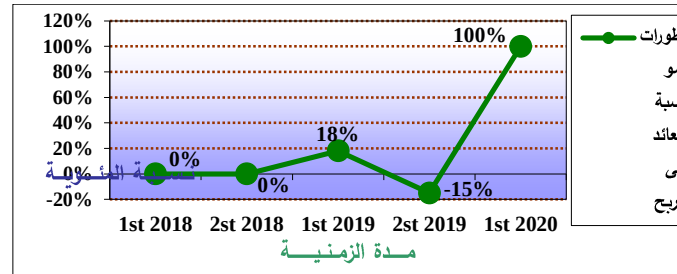
سنبين في الجدول أدناه صافي الربح بعد الضريبة وأجالي عائد مراجعة شهادات الإيداع الإسلامية إضافة إلى بيان نسبة المتبوة للعائد إلى صافي الربح بعد الضريبة مع نمو هذه النسبة لمصرف النهرين الإسلامي للمدة من نصف السنوي الأول/ سنة 2018 إلى نصف السنوي الأول/ سنة 2020 كما يلي: جدول رقم (6) نمو نسبة عائد مراجعة الشهادات إلى صافي الربح بعد الضريبة لمصرف النهرين الإسلامي

ت	السنة	صافي الربح بعد الضريبة (دينار)	أجمالي عائد مراجعة الشهادات (دينار)	نسبة العائد إلى الربح (1/2)	نسبة النمو %
1	2018	1039282552	لم يشارك المصرف فيها	---	---
2		527252741	57717800	0.11	---
3	2019	706140551	92465730	0.13	18
4		819546436	90454650	0.11	- 15
5	2020	420119974	91950530	0.22	100

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والتقارير الفصلية والسنتوية لمصرف النهرين الإسلامي، واستخراج النسب باستخدام نظام إكسل (Excel).

يلاحظ من الجدول أعلاه عدم مساهمة عائد المراجعة لشهادات الاستثمار الإسلامية لمصرف النهرين الإسلامي في زيادة ربح المصرف خلال نصف الأول من سنة/ 2018 كونه لم يشارك فيها خلال هذه المدة بسبب ضعف رغبة أقبال المصارف المشاركة فيها لأنها بداية انطلاق عمل

البنك المركزي ببيع شهادات الإيداع (ICD). وأما في النصف الثاني من سنة / 2018 ساهم عائد مراجعة شهادات الإيداع (ICD) في زيادة ربح المصرف بمقدار (57717800) دينار بنسبة (11%) من صافي الربح البالغ (527252741) دينار. ثم ارتفع نمو نسبة العائد إلى صافي الربح في النصف الأول من سنة / 2019 بنسبة (18%) من نسبة المدة السابقة البالغة (11%)، وهذا ما يدل على مساهمة عائد مراجعة الشهادات (ICD) في زيادة ربح المصرف بمقدار (92465730) دينار بنسبة (13%) من صافي الربح البالغ (706140551) دينار بسبب زيادة مقدار عائد المراجعة بنسبة أكبر من الزيادة في مقدار صافي الربح. ثم انخفض نمو نسبة عائد المراجعة إلى صافي الربح في النصف الثاني من سنة / 2019 بنسبة (15%) عن نسبة المدة تسبقها، وهذا يعني مساهمة عائد مراجعة الشهادات (ICD) في زيادة ربح المصرف بمقدار (90454650) دينار بنسبة (11%) من صافي الربح البالغ (819546436) دينار بسبب انخفاض مقدار عائد المراجعة وبالمقابل زيادة كبيرة في مقدار صافي الربح، بسبب ظروف الأمانة التي مر بها البلد (المظاهرات الشعبية) فضلاً عن جائحة كورونا التي انتشرت في معظم دول العالم مما اثرت سلباً على المشاريع الاستثمارية. ثم عاد بنمو نسبة العائد إلى صافي الربح خلال نصف الأول من سنة / 2020 بارتفاع كبير بنسبة (100%) عن نسبة المدة تسبقها، فساهم عائد مراجعة الشهادات (ICD) في زيادة ربح المصرف بمقدار (91950530) دينار بنسبة (22%) من صافي الربح مقداره (420119974) دينار بالرغم من ارتفاع ضئيل في مقدار عائد المراجعة ولكن يقابله انخفاض كبير في صافي الربح. وفيما يلي سنبينه في الرسم البياني الآتي:



شكل رقم (8) تطورات نمو نسبة عائد مراجعة الشهادات إلى صافي الربح

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات والتقارير الفصلية والسنوية للمصرف، واستخراج النسب ورسم الشكل باستخدام نظام إكسل (Excel).

المبحث الرابع:

الاستنتاجات والتوصيات Conclusions and Recommendations

أولاً- الاستنتاجات Conclusions

توصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات المستنبطة من الإطار النظري للدراسة وإطارها العملي وعلى النحو الآتي:

- 1- أقصر دور المصارف الإسلامية في العراق على شراء شهادات الإيداع (ICD) من البنك المركزي دون أن تقوم ببيعها إلى الزبائن.
- 2- عدم قيام المصارف الإسلامية بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) خاصة بتمويل المشاريع الاقتصادية بغية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 3- أعتمد البنك المركزي العراقي (CBI) بإصدار شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) ببيعها للمصارف الإسلامية بصيغة المراجعة فقط.
- 4- يقوم البنك المركزي باستثمار مبالغ شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) بشراء المواد وبيعها في المزادات العالمية (ماليزيا وباريس) مرة واحدة فقط خلال مدة أجل استثمارها وحتى بالأجل (365) يوم.
- 5- توفر شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) فرصة للمصارف الإسلامية لاستثمار فائض سيولتها لزيادة أرباحها، حتى أن وصلت نسبة عائد المراجعة للمصرف خلال النصف الأول من سنة / 2020 إلى (22%) من صافي الربح بعد الضريبة، بالإضافة إلى ذلك تهدف أيضاً المساهمة في إدارة السياسة النقدية.
- 6- بالرغم من شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) ذات الأجل الطويل حققت عائد مراجعة أكبر من الشهادات ذات أجل قصير، لم ترغب المصارف الإسلامية المشاركة فيها لاسيما بأجل (365) يوم هذا ما يدل اتباعها سياسة تحفظية قليلة المخاطر.
- 7- أوقف البنك المركزي العراقي العمل بشهادات الإيداع الإسلامية (ICD) بأجل (14) يوم في نهاية عام / 2018، وأيضاً أوقف جميع الشهادات بكافة آجالها في شهر حزيران من عام / 2020 حتى إشعار آخر بسبب جائحة كورونا التي انتشرت في معظم دول العالم.

ثانياً- التوصيات Recommendations

- سنقدم مجموعة من التوصيات الهامة على ضوء استنتاجات هذه الدراسة بغية مساعدة المصارف الإسلامية على استثمار أموالها في شهادات الإيداع الإسلامية (ICD) بكفاءة وفعالية بما ينسجم مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية لزيادة عوائدها سنلتوها في الآتي:
- (1) تفعيل دور المصارف الإسلامية ببيع شهادات الإيداع الإسلامية إلى زبانتها لجذب مدخراتهم واستثمارها وحصولهم على عوائد مجزية منها، وهذا ما يساعد على تنشيط حركة سوق الأوراق المالية.
 - (2) التأكيد على البنك المركزي العراقي (CBI) إصدار تعليمات لتطوير آلية شهادات الاستثمار الإسلامية وفق النظام العالمي المتبع، ليساعد المصارف الإسلامية على إصدار الشهادات الاستثمار الإسلامية لتمويل المشاريع الاقتصادية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ودفع عجلة الاقتصاد للتقدم إلى الأمام.
 - (3) بالإمكان الاستفادة من تجارب دول العالم في إصدار شهادات الإيداع الإسلامية بصيغ تمويل متنوعة مثل المضاربة كما في دولة قطر وبصيغة الإجارة كما في المغرب والمشاركة وغيرها.
 - (4) يتطلب من البنك المركزي استثمار مبالغ شهادات الإيداع (ICD) عدة مرات خلال مدة أجل استثمارها من أجل زيادة عوائد المراجعة.
 - (5) تنوع المصارف الإسلامية محافظتها الاستثمارية والمشاركة بكافة آجال الشهادات لاسيما طويلة الأجل؛ لأنها تدر عائداً أكبر مقابل تحملها مخاطر كبيرة.
 - (6) يجب على البنك المركزي العراقي (CBI) إعادة العمل بشهادات الإيداع الإسلامية (ICD) وإطلاقها بكافة آجالها لاستثمار أموال المصارف الإسلامية كونها لا تستطيع استثمار أموالها سوى الدخول في نافذة العملة الأجنبية.

المصادر والمراجع Sources and References

المصادر باللغة العربية

أولاً- القوانين والأنظمة والتعليمات

- البنك المركزي العراقي / دائرة العمليات المالية وإدارة الدين / قسم عمليات السوق المفتوح، أعام رقم 6 / 6 / 75 في 9 / 1 / 2019، وأعام رقم 6 / 6 / 1930 في 1 / 8 / 2019، بغداد.
- البنك المركزي العراقي / دائرة العمليات المالية وإدارة الدين، دليل عمل منتج شهادات الإيداع الإسلامية (نموذج المراجعة)، قرار مجلس الإدارة رقم 95، بغداد – العراق 2017.
- جريدة الوقائع العراقية، العدد 4390 في 7 / 12 / 2015، قانون المصارف الإسلامية، رقم 43، لسنة 2015.

ثانياً- الوثائق والتقارير الرسمية

- التقارير الفصلية والسنوية والبيانات المالية لمصرف النهرين الإسلامي للسنوات (2018 - 2020).
- تقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الإحصاء والأبحاث – البنك المركزي العراقي، بغداد - العراق 2018.
- تقرير السياسة النقدية، دائرة الإحصاء والأبحاث – البنك المركزي العراقي، بغداد – العراق للسنتين (2018 - 2019).

ثالثاً- الكتب

- أبو حمد، رضا صاحب وقدوري، فائق مشعل، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل – العراق، 2005.
- حداد، أكرم وهذلول، مشهور، النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)، دار وائل للطباعة، الطبعة الثالثة، عمان - الأردن، 2010.
- حنفي، عبد الغفار، إدارة المصارف (السياسات المصرفية - تحليل القوائم المالية - الجوانب التنظيمية) في البنوك التجارية والإسلامية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2007.
- الحياي، وليد ناجي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدمارك، 2007.
- داود، فضيلة سلمان وجدوع، مخلص حمزة، كتاب تقييم الأداء المصرفي مفاهيم أساسية وممارسات تطبيقية، مكتبة السيستان للنشر والتوزيع، بغداد – العراق، 2017.

- ربه، رائد محمد عبد، الاقتصاد الإداري، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
 - زاير، علي حسن وجدوع، مخلد حمزة وكاظم، نبراس جاسم والبوسري، صادق حسين، إدارة المصارف، دار السيسبان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد - العراق، 2018.
 - الزبيدي، حمزة محمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر، ط2، عمان - الأردن، 2011.
 - سعيد، عبد السلام لفته، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الذاكرة للنشر والتوزيع، ط1، بغداد - العراق، 2013.
 - سعيد، عبد السلام لفته، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، مطبعة الكتاب، الطبعة الثانية، بغداد - العراق، 2016.
 - شاهين، علي عبد الله، محاسبة العمليات المصرفية في المصارف التجارية والإسلامية، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، 2014.
 - الشماع، خليل وعبد الله، خالد أمين، التحليل المالي في المصارف، اتحاد المصارف العربية 1990.
 - الشمري، صادق راشد، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)، مطبعة الفرج، ط1، شارع السعدون، بغداد - العراق، 2008.
 - الشمري، صادق راشد، الصناعة المصرفية الإسلامية (الواقع والتطبيقات العملية)، مطبعة الكتاب، طبعة جديدة منقحة، بغداد - العراق، 2012.
 - الصوص، نداء محمد، الاقتصاد الإداري، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2012.
 - العامري، محمد علي إبراهيم، الإدارة المالية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2013.
 - عبد الله، خالد أمين والطراد، إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2011.
 - العززي، شهاب أحمد سعيد، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان - الأردن، 2012.
 - العيساوي، كاظم جاسم، الاقتصاد الإداري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان - الأردن، 2011.
 - كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت - لبنان، 2012.
 - النجار، إخلاص باقر، المصارف الإسلامية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد - العراق 2009.
- رابعاً- الرسائل والاطاريح**
- أبو زعيتر، باسل جبر حسن، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997 - 2004)، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة - الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، 2006.
 - البياقي، نجوم عبد الحسين حسن، الإنتاجية المنخفضة وأثرها في ربحية شركات التأمين (بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في التأمين، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، 2018.
 - تريعة، حنان، أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA) 2010 - 2013، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية / تخصص: بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة الشهيد حمه لخضر- بالوادي، الجزائر، 2015.
 - جلام، كريمة، دور التسويق الإلكتروني في تحسين أداء البنوك وتحقيق رضا العميل (دراسة حالة بعض البنوك التجارية في الجزائر)، رسالة ماجستير في علوم التسيير / تخصص: تسويق وإدارة أعمال المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر، 2014.

- الجنابي، أحمد عبد الحسين صادق، تنوع المحفظة الاستثمارية للمصرف وأثرها في تحقيق الأرباح (دراسة مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية والتجارية)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، العراق، 2019.
- حسن، إبراهيم عامر، تسعير الخدمات المصرفية وأثره في الربحية (بحث تطبيقي لعينة من المصارف التجارية الخاصة) رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، العراق، 2014.
- حمد، محمود سامي، متطلبات تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR ونسبة صافي التمويل المستقر NSFR في المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة بين مصرف إسلامي ومصرف تجاري)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، العراق، 2019.
- رضا، طواهر، تأثير الخدمات المصرفية الإلكترونية على ربحية البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الخليج الجزائر AGB) خلال الفترة 2011 - 2016)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية/ تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر، 2018.
- سبتي، علا سمير، تأثير نظم الدفع الإلكتروني على ربحية المصارف (بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، العراق، 2020.
- السيد شهاب الدين، ابتسام، الحصة السوقية للتسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية (دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة من 2010 - 2014)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال - جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2016.
- شهاب، جليل إبراهيم، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء المصارف (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، العراق، 2018.
- صادق، بان ماجد صادق، أثر استخدام بطاقة الأداء المتوازن على الربحية (دراسة حالة على بنك الإسكان للتجارة والتمويل 2004 - 2014)، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال - جامعة الشرق الأوسط، عمان - الأردن، 2015.
- صادق، زيد احسان، كفاية استخدام النسب المالية لأغراض التحاسب الضريبي، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، العراق، 2013.
- عبد الزهرة، سيف حيدر، دور الرقابة الشرعية في تطوير أداء المصارف الإسلامية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية في العراق)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، 2019.
- عبد الله، غيث أركان، أثر مصادر واستخدامات الأموال على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، 2011.
- عوينات، محمد نبيل، أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، (دراسة حالة البنوك BARAKA - BEA - AGB) خلال الفترة 2010 - 2015)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية/ تخصص: مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر، 2017.
- فيروز، علي كريم راضي، تأثير ضريبة المبيعات في ربحية شركات الاتصالات (دراسة تطبيقية في شركتي اسيا سيل وزين العراق للاتصالات)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، 2018.
- محمد، سناء جاسم، دور المصارف الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2008-2012)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، العراق، 2015.

- مناس، السعيد وجفلو، عبير، تقييم أداء البنوك التجارية وفق طريقة CAMELS (دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري 2010 - 2015)، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد/ تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير - جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر، 2018.
- الموسوي، مروة صباح حسن، الارباح المحاسبية والتدفقات النقدية كقياس لأداء المصارف (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، رسالة ماجستير في علوم إدارة الصيرفة والتمويل، كلية اقتصاديات الأعمال - جامعة النهرين، 2018.
- موسى، نجات، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ربحية البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر، 2011.
- الوائلي، رعد كريم قاسم، تقييم تطبيق متطلبات الرقابة الاشرافية وفق مقررات بازل 2,3 على الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق، (دراسة حالة: مصرف التعاون الإسلامي للاستثمار والتنمية)، رسالة الدبلوم العالي المعادل للماجستير في المصارف، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، العراق، 2020.
- خامساً- البحوث العلمية والمحاضرات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة والوريات العلمية والمؤتمرات العلمية ومنشورات الجهات الحكومية والمنظمات الدولية.
- أبو حمد، رضا صاحب والصانع، محمد جبار، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 3، العدد 11، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، العراق، 2006.
- تيطراوي، آمنة وعبد الحميد، برحومة، تقييم أثر تكلفة الصيانة على ربحية المؤسسة الإنتاجي، (دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة)، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 5، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة طاهري محمد بشار، 2019.
- جودي، حيدر حمزة، علاقة القرار الاستراتيجي في الأداء المصرفي (دراسة تحليلية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثامن والستون، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية، العراق، 2008.
- الحجابي، رعد حميد كريم، والعامري، محمد علي إبراهيم، أثر كفاية رأس مال شركة التأمين في ربحيتها (دراسة تطبيقية)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، م 11، العدد 34، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد، العراق، 2016.
- حزوري، حسن، العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية في عينة من المصارف الخاصة في سورية)، مجلة جامعة الفرات، المجلد 10، العدد 40، جامعة الفرات، سوريا، 2018.
- حسين، نوي طه وأدم، حديدي ولاخضر، غربي يسين سي، دور إدارة الودائع في التوفيق بين هدي السيولة والربحية لدى البنوك التجارية الجزائرية (دراسة استطلاعية لعينة من إدارات البنوك العمومية الجزائرية)، مجلة البديل الاقتصادي، مجلد 3، العدد 1، جامعة زيان عاشور (الجلفة) - الجزائر، 2016.
- خطاب، كمال توفيق، الصكوك الاستثمارية الإسلامية والتحديات المعاصرة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي - الإمارات، 2009.
- حمد، خلف محمد وناجي، أحمد فريد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد - العراق، 2017.
- الحنيطي، هناء محمد هلال، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، عمادة البحث العلمي - جامعة الأردنية، عمان - الأردن، 2015.
- رشيد، مصطفى كامل وشليمون، نجلة شمعون، دور شهادات الإيداع الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي (تجارب بلدان مع إشارة إلى العراق لعام 2018)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 123، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية، العراق، 2020.

- الساعدي، علاء عبد الحسين صالح، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها (دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)، مجلة العربية للإدارة، م 35، العدد 1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية - جامعة الدول العربية، 2015.
- سعيد، عبد السلام لفته وسعيد، بلال نوري، المخاطرة الائتمانية وانعكاسها على الربحية المصرفية (دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي HSBC وBarclays)، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة التاسعة والثلاثون - العدد مئة وثمانية، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة المستنصرية، 2016.
- سلمان، عماد عبد الستار، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية (بحث تطبيقي في المصارف التجارية)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 8، عدد 32، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة، العراق، 2013.
- ظاهر، حنان والحنيصة، خليل، أثر السيولة ومخاطرها على ربحية المصارف (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، سوريا، 2015.
- عبد الستار، رجا رشيد وذباب، خضير سلمان، التحليل المالي المقارن وأهميته في تقويم أداء المصارف الحكومية والأهلية لمصرفي الرشيد وبغداد (حالة دراسية تطبيقية مقارنة)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 1، عدد 19، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة واسط، العراق، 2015.
- عبيد، فداء عدنان وأكبر، يونس عباس، جودة الأرباح وتأثيرها في القوائم المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والأربعون، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد - العراق، 2016.
- العلي، صالح حميد، إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية، مجلة الإحياء، مجلد 12، العدد 1 - 14 جامعة باتنة 1 (الحاج لخضر) - الجزائر، 2010.
- فخري، سامر محمد وقادر، آسو بهاء الدين، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه (دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كركوك، 2016.
- قندوز، عبد الكريم ومداني، أحمد، الأزمة المالية واستراتيجيات تطوير المنتجات المالية الإسلامية، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية (النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً)، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - الجزائر، 2009.
- الكروي، بلال نوري سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة (دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد)، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 6، العدد 24، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، العراق، 2009.
- محمد، زكي، أثر رأس المال الفكري على ربحية المؤسسات (دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، مجلد 14، عدد 1، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) - الجزائر، 2018.
- الموسوي، أمير علي خليل والدهان، جنان مهدي شهيد والجبوري، هدير خيون عاشور، استخدام نموذج CAMELS كأداة لقياس السلامة المصرفية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2017)، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14، العدد 58، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء، العراق، 2018.
- ناجي، أحمد فريد، تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة تكريت، العراق، 2015.
- نوري، كزار نزار وسعيد، بلال نوري، استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييم الربحية المصرفية (دراسة تطبيقية مقارنة بين مصرفي الأردن والقاهرة عان)، مجلة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 25، العدد 1، كلية العلوم - جامعة بابل، 2017.

سادساً- المصادر من الانترنت

- موقع البنك المركزي القطري. URL: <http://www.qcb.gov.qa>

foreign sources

➤ المصادر الأجنبية

First- books

- Cecchetti, Stephen G. and Schoenholtz, Kermit L., Money, Banking, and Financial Markets, McGraw–Hill Education, Fourth Edition, New York - United States of America, 2015.
- Jeter, Debra C. and Chaney, Paul K., Advance Accounting, New Jersey, John Wiley & Sons, Inc, Sixth Edition, 2012.
- Lumby, Steve and Jones, Chris, Corporate Finance: Theory & Practice, London, South-Western Cengage Learning, Eighth Edition, 2011.
- Lutz, Hakan G., Farmers' Organization's Guide to Profitability Analysis: For Small Scale Farming in Southern Africa, Swedish Cooperative Centre Regional Office, 2010.
- Maharshi, Dayanand, Accounting Theory, New Delhi, 2004.
- Reilly, Frank K. and Brown, Keith C., Investment Analysis & Portfolio Management, South-Western, Cengage Learning, tenth Edition, U.S.A., 2012.
- Siddiqi, Adnan, and Hrubí, Peter, Islamic investment funds versus hedge funds, University of Vienna (Wien), GRIN Verlag, 2008.
- Vernimmen, Pierre & Quiry, Pascal & Dallochio, Maurizio & Fur, Yann Le and Salvi, Antonio, Corporate Finance (Theory and Practice), John Wiley & Sons, Ltd, second Edition, 2009.
- Vernimmen, Pierre & Quiry, Pascal & Dallochio, Maurizio & Fur, Yann Le and Salvi, Antonio, Corporate Finance (Theory and Practice), John Wiley & Sons, Ltd, third Edition, 2011.

Second- Thesis & Dissertations

- Bansal, D., Impact of Liberalization on Productivity and Profitability of Public Sector Banks in India, Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian, 2010.
- Barad, M. M., A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry, M. A Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian, 2010.
- Dufera, Abdi, Financial Performance Evaluation (a Case Study of Awash International Bank (AIB)), Master Thesis of Science in Finance and Investment, College of Business and Economics - Mekelle University, Ethiopia, 2010.
- Mungai, Muriuki Abiud, The Role of Central Bank Rate on Commercial Banks Profitability in Kenya, Master's Thesis in Business Administration, School of Business - Nairobi University, Kenya, 2013.
- Trivedi, S. M., An analysis of financial performance of State Road Transport Corporation in Gujarat, Dissertation, Saurashtra University, Rajkot, Indian, 2010.
- Zala, Virambhai S., A Study of Productivity and Financial Efficiency of Textile Industry of India, Thesis Submitted to Saurashtra University for the Degree of Doctor of Philosophy (Faculty of Commerce), 2010.

Third- Articles, Researches Journals and Periodicals

- Cihak, Martin and Hesse, Heiko, Islamic banks and financial stability: An Empirical analysis, Monetary and Capital Markets Department- International Monetary Fund (IMF) working paper, WP/08/16 2008.
- Genchev, Evgeni, Effects of market share on the bank's profitability, Review of Applied Socio- Economic Research, ISSN: 2247-6172, Volume 3, Issue 1, 2012. URL: <http://www.reaser.eu>.
- Imam, Patrick and Kpodar, Kangni, Islamic Banking: How has it diffused?, African Department - International Monetary Fund (IMF) working paper, WP/10/195, 2010.
- Levinthal, Daniel A. and WU, Brian, Opportunity Costs and Non-Scale Free Capabilities: Profit Maximization, Corporate Scope, And Profit Margins, Strategic Management Journal, Strat. Mgmt. J., Volume 31, Issue 7, 2010.
- Toshniwal, Ritu, Concept of Profit and Profitability of Commercial Banks in India, 3rd International Conference on Recent Innovations in Science, Technology, Management and Environment, New Delhi - India, 2016.
- Tulsian, Monica, Profitability Analysis (A comparative study of SAIL & TATA Steel), IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 3, Issue 2, Ver. 1, 2014.
- URL: www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2008/wp0816.pdf